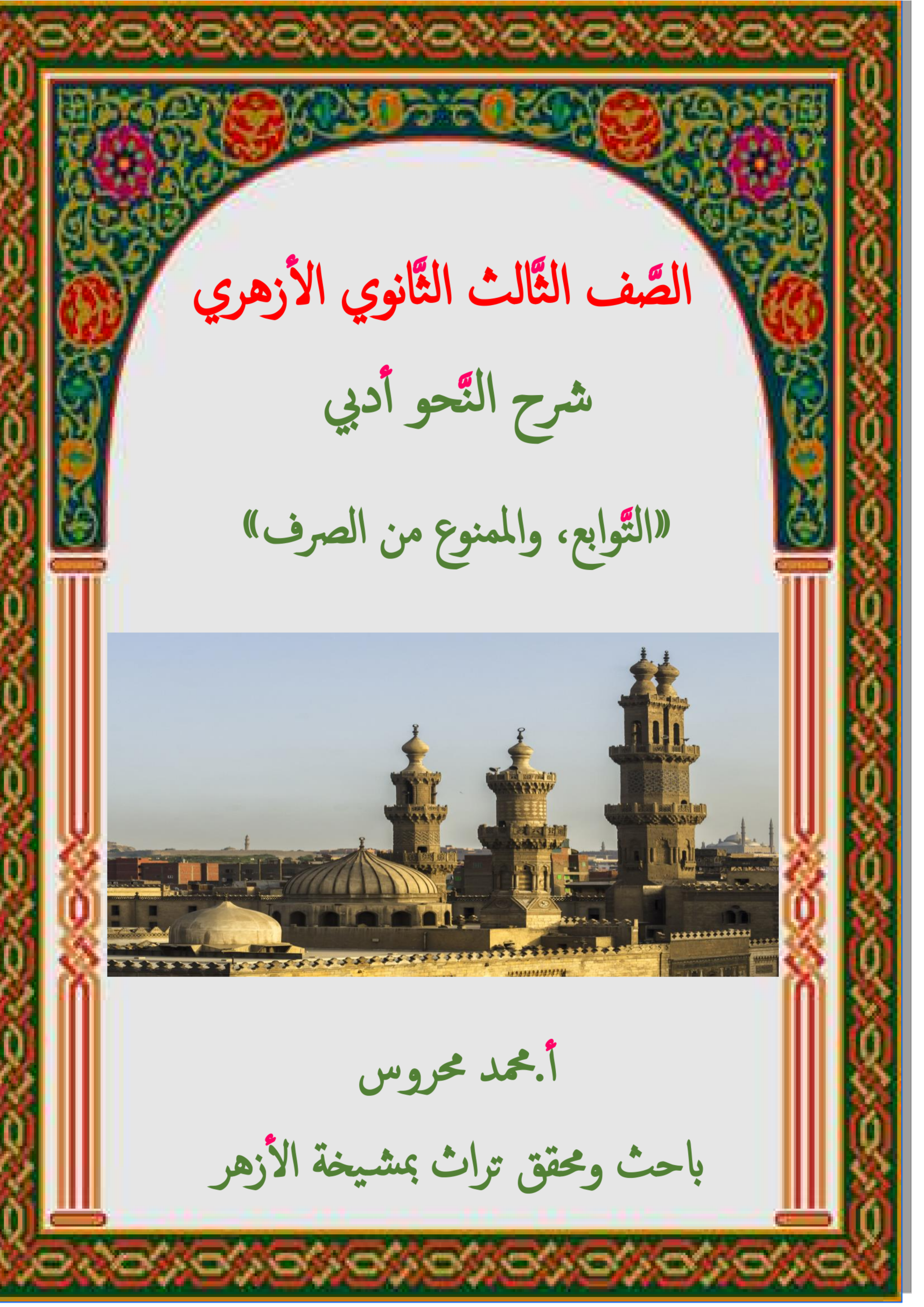


الصَّف الثَّالث الثَّانوي الأزهري

شرح النَّحو أدبي

«التَّوابع، والممنوع من الصرف»

أ.محمد محروس

باحث ومحقق تراث بمشيخة الأزهر

النَّعتُ

تعريف التابع، وأنواعه:

١-يَتبَعُ في الأعرابِ الاسماءَ الأُوَل *** نَعتٌ وتوكيدٌ وعَطفٌ وبَدَل

التابعُ: هو الاسمُ المشارِكُ لِما قَبلَه في إعرابِه مُطلَقًا.

فيَدخُلُ في قولِكَ: «الاسمُ المشارِكُ لِما قَبلَه في إعرابِه» سائرُ التوابعِ، وخبرُ المبتدَأِ، نحوُ: «زَيدٌ قائمٌ»، وحالُ المنصوبِ نحوُ: «ضربتُ زَيدًا مُجَرَّدًا»، ويَخرُجُ بقولِك: «مطلَقًا» الخبَرُ وحالُ المنصوبِ؛ فإنَّهما لا يُشارِكانِ ما قَبلَهما في إعرابِه مُطلَقًا، بل في بعضِ أحوالِه، بخِلافِ التابعِ؛ فإنه يُشارِكُ ما قبلَه في سائرِ أحوالِه مِن الإعرابِ، نحوُ: «مَررتُ بزيدٍ الكريمِ، ورأيتُ زَيدًا الكريمَ، وجاءَ زيدٌ الكريمُ».

والتابعُ على خَمسةِ أنواعٍ: النعتِ، والتوكيدِ، وعطفِ البيانِ، وعطفِ النَّسَقِ، والبدَلِ.

تعريف النعت وأغراضه:

٢-فالنعتُ تابعٌ مُتِمٌّ ما سَبَق *** بوَسمِهِ أو وَسمِ ما به اعتَلَق

عَرَّفَ النعتَ بأنَّه «التابعُ المكمِّلُ مَتبوعَه ببيانِ صِفةٍ مِن صِفاتِه»، نحوُ: «مَررتُ برجُلٍ كريمٍ»، أو مِن صِفاتِ ما تَعَلَّقَ به، وهو سَبَبِيُّهُ، نحوُ: «مَررتُ برجُلٍ كريمٍ أبوهُ».

فقولُه: «التابعُ» يَشمَلُ التوابعَ كلَّها، وقولُه: «المكمِّلُ ... إلى آخِرِه» مُخرِجٌ لِما عَدا النعتَ مِن التوابعِ.

أغراض النعت:

والنعتُ يَكونُ للتخصيصِ، نحوُ: «مَررتُ بزيدٍ الخَيّاطِ»، وللمدحِ، نحوُ: «مَررتُ بزيدٍ الكريمِ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ﴾ [الفاتحة: ١]. وللذمِّ، نحوُ: «مَررتُ بزيدٍ الفاسِقِ»، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ۝٩٨ ﴾ [النحل: ٩٨]، وللتَّرَحُّمِ، نحوُ: «مَررتُ بزيدٍ المِسكينِ»، وللتأكيدِ، نحوُ: «أمسِ الدابرُ لا يَعودُ»، وقولِه تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ ۝١٣ ﴾ [الحاقة: ١٣]

مطابقة النعت للمنعوت في الإعراب، والتعريف والتنكير:

٣-وليُعطَ في التعريفِ والتنكيرِ ما *** لِما تَلاَ كـ: «امرُر بقومٍ كُرَما»

النعتُ يَجِبُ فيه أن يَتبَعَ ما قَبلَه في إعرابِه وتَعريفِه أو تَنكيرِه، نحوُ: «مَرَرتُ بقَومٍ كُرَماءَ، ومَرَرتُ بزيدٍ الكريمِ»، فلا تُنعَتُ المعرِفةُ بالنَّكِرةِ، فلا تَقولُ: «مَررتُ بزيدٍ كريمٍ»، ولا تُنعَتُ النكِرةُ بالمعرِفةِ، فلا تَقولُ: «مَرَرتُ بِرَجُلٍ الكريمِ».

مطابقة النعت للمنعوت في التوحيد والتذكير أو سواهما:

٤-وَهوَ لَدَى التوحيدِ والتذكيرِ أو *** سِواهُما كالفِعلِ فاقفُ ما قَفَوا

تَقَدَّمَ أنَّ النعتَ لا بُدَّ مِن مُطابَقَتِه للمَنعوتِ في الإعرابِ والتعريفِ أو التنكيرِ، وأمّا مُطابَقَتُه للمَنعوتِ في التوحيدِ وغيرِه، وهي التثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ وغيرُه، وهو التأنيثُ، فحُكمُه فيها حكمُ الفعلِ.

فإن رَفَعَ ضَميرًا مُستَتِرًا طابَقَ المنعوتَ مُطلَقًا، نحوُ: «زيدٌ رجُلٌ حسَنٌ، والزيدانِ رَجُلانِ حَسَنانِ، والزيدونَ رِجالٌ حَسَنونَ، وهندٌ امرأةٌ حسَنةٌ، والهِندانِ امرأَتانِ حَسَنَتانِ، والهِنداتُ نِساءٌ حَسَناتٌ»، فيُطابِقُ في التذكيرِ والتأنيثِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، كما يُطابِقُ الفعلُ لو جِئتَ مكانَ النعتِ بفعلٍ فقلتَ: «رجُلٌ حَسُنَ، ورَجُلانِ حَسُنا، ورجالٌ حَسُنُوا، وامرأةٌ حَسُنَت، وامرأتانِ حَسُنَتا، ونساءٌ حَسُنَّ».

وإن رَفَعَ -أي: النعتُ- اسمًا ظاهِرًا، كانَ بالنسبةِ إلى التذكيرِ والتأنيثِ على حَسَبِ ذلك الظاهِرِ، وأمّا في التثنيةِ والجمعِ فيَكونُ مُفرَدًا، فيَجري مَجرَى الفعلِ إذا رفَعَ ظاهِرًا، فتقولُ: «مَررتُ برجُلٍ حَسَنةٍ أُمُّه»، كما تقولُ: «حَسُنَت أُمُّهُ» وبـ«امرأتينِ حسَنٍ أَبَواهُما، وبِرجالٍ حَسَنٍ آباؤُهم»، كما تَقولُ: حسُنَ أَبَواهُما، وحَسُنَ آباؤُهم.

فالحاصِلُ أنَّ النعتَ إذا رَفَعَ ضميرًا [النعت الحقيقي] طابَقَ المنعوتَ في أربعةٍ مِن عَشَرةٍ: واحدٍ مِن ألقابِ الإعرابِ، وهي الرفعُ والنصبُ والجَرُّ، وواحدٍ مِن التعريفِ والتنكيرِ، وواحدٍ مِن التذكيرِ والتأنيثِ، وواحدٍ مِن الإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ.

وإذا رَفَعَ ظاهِرًا [النعت السببي] طابَقَه في اثنينِ مِن خَمسةٍ: واحدٍ مِن ألقابِ الإعرابِ، وواحدٍ مِن التعريفِ والتنكيرِ، وأمّا الخمسةُ الباقِيةُ، وهي: التذكيرُ والتأنيثُ والإفرادُ والتثنيةُ والجمعُ، فحُكمُه فيها حكمُ الفعلِ، إذا رَفَعَ ظاهِرًا، فإن أُسنِدَ إلى مُؤَنَّثٍ أُنِّثَ، وإن كانَ المنعوتُ مذكَّرًا، وإن أُسنِدَ إلى مذَكَّرٍ ذُكِّرَ، وإن كانَ المنعوتُ مؤنَّثًا، وإن أُسنِدَ إلى مفرَدٍ أو مُثنًّى أو مجموعٍ أُفرِدَ، وإن كانَ المنعوتُ بخِلافِ ذلك.

ما ينعت به

النعت بالمفرد وشروطه:

٥-وانعَت بِمُشتَقٍّ كصَعبٍ وذَرِب * وشِبهِهِ كذا وذِي والمُنتَسِب**

لا يُنعَتُ إلا بِمُشتَقٍّ لفظًا أو تأويلًا.

والمرادُ بالمُشتَقِّ هنا: ما أُخِذَ مِن المَصدَرِ للدَّلالةِ على معنًى وصاحبِه:

كاسمِ الفاعلِ: نحو: «حضر طالب فاضل».

واسمِ المفعولِ نحو: «هذا الطالب المؤدب».

والصفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعلِ نحو: «هذا ولد حسن الوجه».

وأَفعَلَ التفضيلِ نحو: «هذا الطالب الأفضل».

والمُؤَوَّلِ بالمشتَقِّ:

كاسمِ الإشارةِ، نحوُ: «مَررتُ بزيدٍ هذا»؛ أي: المشارِ إليه.

وكذا «ذو» بمعنى صاحبٍ، نحوُ: «مَرَرتُ برجُلٍ ذي مالٍ»؛ أي: صاحبِ مالٍ.

والموصولةُ، نحو: «بزيدٍ ذو قامَ»؛ أي: القائمِ.

والمنتَسِبِ نحوُ: «مَررتُ برجُلٍ قُرَشِيٍّ»؛ أي: مُنتَسِبٍ إلى قُريشٍ.

النعت بالجملة وشروطها:

٦-ونَعَتُوا بجملةٍ مُنكَّرا *** فأُعطِيَت ما أُعطِيَتْهُ خَبَرَا

تَقعُ الجُملةُ نَعتًا كما تَقعُ خبرًا وحالًا، وهي مُؤوَّلةٌ بالنَّكِرةِ؛ ولذلك لا يُنعَتُ بها إلاَّ النَّكِرةُ، نحوُ: «مَررتُ برجُلٍ قامَ أَبوهُ»، أو «أَبوهُ قائمٌ»، ولا تُنعَتُ بها المعرِفةُ، فلا تَقولُ: «مَررتُ بزيدٍ قامَ أبوه، أو أَبوهُ قائمٌ»، وزعَمَ بعضُهم أنَّه يَجوزُ نعتُ المعرَّفِ بالألِفِ واللامِ الجِنسيّةِ بالجملةِ، وجَعَلَ منه قولَه تعالَى: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يس: ٣٧]

وقولَ الشاعِرِ:

ولَقَد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني *** فمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلتُ لا يَعنِيني(١)

فـ«نَسلَخُ» صِفةٌ «للَّيلِ»، و«يَسُبُّني» صِفةٌ «لِلَّئيمِ»، ولا يَتعيَّنُ ذلك؛ لِجَوازِ كَونِ نَسلَخُ و«يَسُبُّني» حالَينِ.

وأَشارَ بقولِه: «فأُعطِيَت ما أُعطِيَتْهُ» خبرًا، إلى أنَّه لا بُدَّ للجُملةِ الواقِعةِ صِفةً مِن ضَميرٍ يَربطُها بالموصوفِ، وقد يُحذَفُ للدَّلالةِ عليه؛ كقولِه:

وما أَدري أَغَيَّرَهُم تَناءٍ *** وطُولُ الدَّهرِ أم مالٌ أَصابُوا(٢)

التقديرُ: أم مالٌ أَصابُوهُ، فحَذَفَ الهاءَ. وكقولِه عزَّ وجَلَّ: ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴿٤٨﴾ ﴾ [البقرة: ٤٨]؛ أي: لا تَجزِي فيه، فحَذَفَ «فيه». وفي كَيفيّةِ حذفِه قَولانِ:

أَحَدُهما: أنَّه حُذِفَ بجُملتِه دَفعةً واحدةً.

والثاني: أنَّه حُذِفَ على التَّدريجِ، فحُذِفَ «في» أوَّلًا، فاتَّصَلَ الضميرُ بالفعلِ فصارَ «تَجزِيه»، ثم حُذِفَ هذا الضميرُ المتَّصِلُ فصارَ «تَجزِي».

---

(١) الشاهِدُ فيه: قولُه: (اللئيمِ يَسُبُّني)؛ حيثُ وَقَعَتِ الجملةُ نَعتًا للمعرِفَةِ، وهو المَقرونُ بألـ، وإنما ساغَ ذلك؛ لأنَّ أل فيه جِنسيَّةٌ، فهو قَريبٌ مِن النَّكِرَةِ، كذا قالَ جماعةٌ، مِنهم ابنُ هِشامٍ الأنصاريُّ، وقالَ الشارِحُ العَلاَّمَةُ: إنَّه يَجوزُ أن تكونَ الجملةُ حاليَّةً. والذي نُرَجِّحُه هو ما ذَهَبَ إليه غيرُ الشارِحِ مِن تَعَيُّنِ كونِ الجملةِ نَعتًا في هذا البيتِ؛ لأنه الذي يَلتَئِمُ معَه المعنى المقصودُ.

(٢) الشاهد فيه: (مال أصابوا): حيث أوقع الجملة نعتا لما قبلها، وحذف الرابط الذي يربط النعت بالمنعوت، وأصل الكلام: مال أصابوه، والذي سهل الحذف أنه مفهوم من الكلام، وأن العامل فيه فعل متصرف، والفعل المتصرف يتصرف في معموله بالتقديم والحذف.

حكم وقوع الجملة الطلبية نعتا:

٧-وامنَع هنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ *** وإن أتَت فالقولَ أضمِر تُصِبِ

لا تَقَعُ الجملةُ الطَّلَبيّةُ صِفةً، فلا تَقولُ: «مَرَرتُ برجُلٍ اضرِبهُ»، وتَقَعُ خبرًا، خِلافًا لابنِ الأنباريِّ، فتقولُ: «زيدٌ اضربه»، ولَمّا كانَ قولُه: (فأُعطِيَت ما أُعطِيَتهُ خَبرًا) يُوهِمُ أنَّ كلَّ جُملةٍ وَقَعَت خَبرًا يَجُوزُ أن تَقَعَ صِفةً، قالَ: (وامنَع هنا إيقاعَ ذاتِ الطلَبِ)؛ أي: امنَع وُقوعَ الجملةِ الطلَبيّةِ في بابِ النعتِ، وإن كانَ لا يَمتَنِعُ في بابِ الخبَرِ، ثُمَّ قالَ: فإن جاءَ ما ظاهِرُه أنَّه نعتٌ فيه بالجملةِ الطَّلَبيّةِ فيُخَرَّجُ على إضمارِ القولِ، ويكونُ القولُ المضمَرُ صِفةً، والجملةُ الطلَبيّةُ معمولَ القولِ المضمَرِ؛ وذلك كقولِه: حتَّى إذا جَنَّ الظلامُ واختَلَط *** جاؤُوا بِمَذقٍ هَل رَأَيتَ الذئبَ قَط[1]

فظاهِرُ هذا أنَّ قولَه: «هل رَأيتَ الذئبَ قَط» صِفةٌ لـ «مَذقٍ»، وهي جُملةٌ طلَبيّةٌ، ولكن ليسَ هو على ظاهِرِه، بل «هل رأيتَ الذئبَ قَط» مَقولٌ لقولٍ مُضمَرٍ هو صِفةٌ لـ «مَذقٍ»، والتقديرُ: بِمَذقٍ مَقولٍ فيه: هَل رأيتَ الذئبَ قَط.

فإن قُلتَ: هل يَلزَمُ هذا التقديرُ في الجملةِ الطلَبيّةِ إذا وَقَعَت في بابِ الخبَرِ، فيكونَ تقديرُ قولِكَ: زيدٌ اضرِبهُ: زيدٌ مَقولٌ فيه: اضرِبهُ؟

فالجوابُ: أنَّ فيه خِلافًا، فمَذهَبُ ابنِ السَّرّاجِ والفارِسِيِّ التِزامُ ذلك، ومَذهَبُ الأكثرينَ عدَمُ التزامِه.

وهذا أحَدُ الفُروقِ بينَ النعتِ والخبَرِ؛ فإنَّ الخبَرَ يَجيءُ جُملةً طلَبيّةً على الراجِحِ مِن مَذاهِبِ النحاةِ؛ إذ لم يُخالِف في هذا إلاّ ابنُ الأَنبارِيِّ.

والسرُّ في هذا أنَّ الخبَرَ حُكمٌ، وأصلُه أن يكونَ مَجهولًا، فيَقصِدَ المتكلِّمُ إلى إفادةِ السامِعِ إيّاهُ بالكلامِ، أمّا النعتُ فالغَرَضُ مِن الإتيانِ به إيضاحُ المنعوتِ وتَعيينُه أو تخصيصُه، فلا بُدَّ مِن أن يكونَ مَعلومًا للسامِعِ قبلَ الكلامِ؛ لِيَحصُلَ الغرَضُ منه، والإنشائيّةُ لا تُعلَمُ قَبلَ التَّكلُّمِ بها.

---

[1] الشاهد فيه: «هل رأيت الذئب قط» فإن ظاهر الأمر أن الجملة المصدرة بحرف الاستفهام قد وقعت نعتا للنكرة، وليس الأمر على ما هو الظاهر، بل النعت قول محذوف، وهذه الجملة معموله له، على ما بيناه في الإعراب، والقول يحذف كثيرا ويبقى معموله.

وهذه أحد الفروق بين النعت والخبر، فإن الخبر يجيء جملة طلبية على الراجح من مذاهب النحاة؛ إذ لم يخالف في ذلك إلا ابن الأنباري؛ والسر في هذا أن الخبر حكم، وأصله أن يكون مجهولا، فيقصد المتكلم إلى إفادة السامع إياه بالكلام.

أما النعت فالغرض من الإتيان به إيضاح المنعوت وتعيينه أو تخصيصه، فلابد من أن يكون معلوما للسامع قبل الكلام ليحصل الغرض منه، والإنشائية لا تعلم قبل التكلم بها.

استعمال المصدر نعتا:

٨-ونَعَتُوا بِمَصدَرٍ كَثيرا *** فالتَزَمُوا الإفرادَ والتذكيرا

ما حكم النعت بالمصدر؟ ولماذا النعت به على خلاف الأصل؟ وما شرطه؟ وما تأويلاته؟

الحكم: يَكثُرُ استعمالُ المصدرِ نَعتًا، نحوُ: «مَررتُ برجُلٍ عَدلٍ، وبرجُلينِ عدلٍ، وبرِجالٍ عدلٍ، وبامرأةٍ عدلٍ، وبأمرأتينِ عدلٍ، وبنِساءٍ عدلٍ». الشرط: ويَلزَمُ حينئذٍ الإفرادَ والتذكيرَ.

والنعتُ به على خِلافِ الأصلِ؛ لأنه يدُلُّ على المعنى، لا على صاحبِه.

وهو مُؤَوَّلٌ إمّا على:١-وضعِ «عَدلٍ» مَوضِعَ «عادِلٍ».

٢-أو على حذفِ مُضافٍ، والأصلُ: مَررتُ برجُلٍ ذي عَدلٍ، ثُمَّ حُذِفَ «ذي» وأُقيمَ «عَدلٍ» مُقامَه.

٣-وإمّا على المبالَغةِ بجَعلِ العَينِ نفسَ المعنى مَجازًا أو ادِّعاءً.

تعدد النعت والمنعوت:

تعدد النعت والمنعوت لعامل واحد:

٩-ونَعتُ غيرِ واحدٍ إذا اختلَف *** فعاطِفًا فَرِّقهُ لا إذا ائتلَف

إذا نُعِتَ غيرُ الواحِدِ فإمّا أن يَختَلِفَ النعتُ أو يتَّفِقَ:

فإنِ اختَلَفَ وَجَبَ التفريقُ بالعطفِ، فتقولُ: «مَررتُ بالزيدينِ الكريمِ والبخيلِ، وبرجالٍ فَقيهٍ وكاتِبٍ وشاعِرٍ».

وإنِ اتَّفَقَ جِيءَ به مُثنًّى أو مَجموعاً، نحوُ: «مَررتُ برجُلينِ كَريمينِ وبرِجالٍ كُرَماءَ».

تعدد النعت والمنعوت لعاملين:

١٠-ونَعتَ مَعمولَي وَحِيدَي مَعنَى *** وعَمَلٍ أَتبع بغَيرِ استِثنا

إذا نُعِتَ مَعمولانِ لعامِلَينِ متَّحِدِي المعنَى والعمَلِ أُتبِعَ النعتُ المنعوتَ؛ رفعاً ونَصبًا وجَرًّا، نحوُ: «ذهَبَ زيدٌ، وانطَلَقَ عمرٌو العاقلان، وحدَّثتُ زَيدًا وكلَّمتُ عَمرًا الكريمينِ، ومَررتُ بزيدٍ وجُزتُ على عمرٍو الصالِحَينِ».

فإنِ اختَلَفَ معنى العامِلَينِ أو عَمَلُهما وَجَبَ القطعُ وامتنَعَ الإتباعُ، فتقولُ: «جاءَ زيدٌ وذهَبَ عمرٌو العاقِلَينِ» بالنصبِ على إضمارِ فعلٍ؛ أي: أَعنِي العاقِلَينِ، وبالرفعِ على إضمارِ مُبتدَأٍ؛ أي: هما العاقِلانِ، وتقولُ: «انطَلَقَ زيدٌ، وكَلَّمتُ عَمراً الظَّرِيفينِ»؛ أي: أَعنِي «الظَّرِيفَينِ» أو «الظَّرِيفانِ»؛ أي: هما الظريفانِ، و«مَررتُ بزيدٍ، وجاوَزتُ خالداً الكاتِبَينِ، أو الكاتِبانِ».

تعدد النعوت لمنعوت واحد:

١١-وإن نُعوتٌ كَثُرَت وقد تَلَت *** مُفتقِرًا لِذِكرِهِنَّ أُتبِعَت

إذا تَكَرَّرَتِ النعوتُ، وكانَ المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلاَّ بِها جميعًا، وَجَبَ إتباعُها كلِّها، فتقولُ: «مَرَرتُ بزَيدٍ الفقيهِ الشاعِرِ الكاتِبِ».

١٢-واقطَع أَوَ اتبع إن يَكُن مُعَيَّنا *** بِدُونِها أو بعضِها اقطَع مُعلِنا

إذا كانَ المنعوتُ متَّضِحًا بدُونِها كلِّها جازَ فيها جميعِها الإتباعُ والقطعُ، وإن كانَ مُعَيَّنًا ببَعضِها دُونَ بعضٍ وَجَبَ فيها لا يَتعَيَّنُ إلاَّ به الإتباعُ، وجازَ فيما يَتَعَيَّنُ بدونِه الإتباعُ والقطعُ.

إعراب النعت المقطوع، وحكم عامله:

١٣-وارفَع أو انصِب إن قَطَعتَ مُضمِرا *** مُبتدَأً أو ناصِبًا لن يَظهَرا

أي: إذا قُطِعَ النعتُ عن المنعوتِ رُفِعَ على إضمارِ مُبتَدَأٍ، أو نُصِبَ على إضمارِ فِعلٍ، نحوُ: «مَررتُ بزيدٍ الكريمُ أو الكريمَ»؛ أي: هو الكريمُ، أو أَعني الكريمَ.

وقولُ المصَنِّفِ: (لن يَظهَرا) معناه أنَّه يَجِبُ إضمارُ الرافِعِ أو الناصِبِ، ولا يَجوزُ إظهارُه، وهذا صحيحٌ إذا كانَ النعتُ لِمَدحٍ، نحوُ: «مَررتُ بزَيدٍ الكريمُ»، أو ذَمٍّ، نحوُ: «مررتُ بعمرٍو الخَبيثُ»، أو تَرَحُّمٍ، نحوُ: «مَررتُ بزَيدٍ المِسكينُ».

فأمّا إذا كان لتخصيصٍ فلا يَجِبُ الإضمارُ، نحوُ: «مَررتُ بزيدٍ الخَيّاطُ أو الخَيّاطَ»، وإن شئتَ أَظهَرتَ فتَقولُ: «هو الخَيّاطُ، أو أعني الخياطَ»، والمرادُ بالرافِعِ والناصِبِ لفظةُ: هو أو أَعنِي.

جواز حذف المنعوت، أو النعت:

١٤-وما مِن المنعوتِ والنعتِ عُقِل *** يَجوزُ حَذفُهُ وفي النعتِ يَقِلّ

أي: يَجوزُ حذفُ المنعوتِ وإقامةُ النعتِ مُقامَه إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ﴾ [سبأ: ١١]؛ أي: دُرُوعًا سابغاتٍ.

وكذلك يُحذَفُ النعتُ إذا دَلَّ عليه دَليلٌ، لكنَّه قليلٌ، ومِنه قولُه تعالَى: ﴿ قَالُواْ ٱلۡـَٰٔنَ جِئۡتَ بِٱلۡحَقِّۚ ﴾ [البقرة: ٧١]، أي: البَيِّنِ، وقولُه تعالَى: ﴿ قَالَ يَٰنُوحُ إِنَّهُۥ لَيۡسَ مِنۡ أَهۡلِكَۖ ﴾ [هود: ٤٦]؛ أي: الناجِينَ.

أسئلة باب النعت

١–عرف النعت، واذكر أهم أغراضه، مع التمثيل.

تعريف النعت: ....

أهم أغراضه: ....

الأمثلة: ....

٢–فيم يطابق النعت منعوته؟ إذا رفع ضميرا مستترا أو اسما ظاهرا؟ مثل.

....

....

٣.ما حكم وقوع المصدر نعتا؟ ....

ولم كان النعت به على خلاف الأصل؟: ....

وما اللازم حينئذ؟: .... مثل: ....

٤.ما شرط النعت بالجملة؟ مثل لما تذكر.

....

....

٥.يجيء المنعوت مثنى، أو جمعا، فمتى يفرق بين النعوت بالوا؟ ومتى لا يفرق؟ مثل

....

....

٦.إذا تكررت النعوت لمنعوت واحد، فمتى يجب في النعوت الإتباع؟ ومتى يجوز الإتباع والقطع؟ مثل.

....

....

٧.ما النعت المقطوع؟ وما حكم عامله من حيث الذكر والحذف؟ مثل.

....

....

٨-عين النعت في الأمثلة التالية، وبين ما يؤول، وما لا يؤول مع التعليل.

أعجبني أستاذي هذا. النعت: .... هل يؤول أم لا: .... التعليل: ....

أقدر الطالب المؤدب. النعت: .... هل يؤول أم لا: .... التعليل: ....

جاءنا أستاذ ذو بلاغة. النعت: .... هل يؤول أم لا: .... التعليل: ....

مررت بقاض عدل. النعت: .... هل يؤول أم لا: .... التعليل: ....

زميلي طالب أخلاقه كريمة. النعت: .... هل يؤول أم لا: .... التعليل: ....

أعجبت بطالب يجتهد. النعت: .... هل يؤول أم لا: .... التعليل: ....

٩.إذا تعدد النعت والمنعوت لعاملين فمتى يجب الإتباع؟ ومتى يجب القطع؟ مثل لما تقول.

....

....

١٠.ما حكم حذف النعت أو المنعوت؟ مثل لما تقول.

....

....

١١.اضبط كلمة «المسكين» بالفتح، والكسر، والضم، ثم اذكر إعرابها في كل حال.

(عطفت على عمرو المسكين) .

....

....

١٢-بين المحذوف، وسبب الحذف، وحكمه، فيما يأتي:

١-قال تعالى: ﴿أن اعمل سابغات﴾ المحذوف: .... سبب الحذف: .... حكمه: ....

٢-قال تعالى: ﴿يا نوح إنه ليس من أهلك﴾ المحذوف: .... سبب الحذف: .... حكمه: ....

٣-مررت بزيد الكريمُ. المحذوف: .... سبب الحذف: .... حكمه: ....

٤-مررت بزيد الخياطَ. المحذوف: .... سبب الحذف: .... حكمه: ....

٥-قال الشاعر: وما أدري أغيرهم تناء *** وطول الدهر أم مال أصابوا

المحذوف: .... سبب الحذف: .... حكمه: ....

١٣-عين في الآيات الآتية النعت والمنعوت، وميز النعت بالمفرد من النعت بالجملة:

أ-قال تعالى: ﴿ما آمنت قبلهم من قرية أهلكناها﴾. [الأنبياء: ٦]

النعت: .... المنعوت: .... نوعه: ....

ب- قال تعالى: ﴿أولم يروا إلى ما خلق الله من شيء يتفيأ ظلاله﴾. [النحل: ٤٨].

النعت: .... المنعوت: .... نوعه: ....

ج- قال تعالى: ﴿يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه﴾. [النحل: ٦٩].

النعت: .... المنعوت: .... نوعه: ....

د- قال تعالى: ﴿إنها بقرة صفراء فاقع لونها﴾. [البقرة: ٦٩].

النعت: .... المنعوت: .... نوعه: ....

هـ- قال تعالى: ﴿يا أيها الذين أمنوا كلوا مما في الأرض حلالا طيبا﴾. [البقرة: ١٦٨].

النعت: .... المنعوت: .... نوعه: ....

و- قال تعالى: ﴿وجنة عرضها السماوات والأرض﴾. [آل عمران: ١٣٣].

النعت: .... المنعوت: .... نوعه: ....

ز-قال تعالى: ﴿فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة﴾ . [الحديد: ١٣].

النعت: .... المنعوت: .... نوعه: ....

ح-قال تعالى: ﴿إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ . [الروم: ٢١].

النعت: .... المنعوت: .... نوعه: ....

ط-قال تعالى: ﴿فإذا هي بيضاء للناظرين﴾ . [الأعراف: ١٠٨].

النعت: .... المنعوت: .... نوعه: ....

س١٤: اعقد مقارنة بين النعتين في الآيتين التاليتين:

أ-قال تعالى: ﴿وناديناه من جانب الطور الأيمن﴾ . [مريم: ٥٢]. ب-قال تعالى: ﴿يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه﴾ . [النحل: ٦٩].

....

....

١٥-حدد النعت والمنعوت وأعرب المنعوت فيما يأتي:

أ-قال تعالى: {والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين﴾ .

النعت: .... المنعوت: .... إعرابه: ....

ب- قال تعالى: ﴿إنهم كانوا في شك مريب﴾ .

النعت: .... المنعوت: .... إعرابه: ....

ج- قال تعالى: ﴿سلام قولا من رب رحيم﴾ .

النعت: .... المنعوت: .... إعرابه: ....

د- قال تعالى: ﴿فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم﴾ .

النعت: .... المنعوت: .... إعرابه: ....

١٧.علل لما يأتي:

أ-النعت بالمصدر على خلاف الأصل.

....

ب-لا يجوز نعت النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة.

....

ج-وجوب التفريق بين النعوت في قوله» أعجبت بطلاب مؤدب وشاعر وفقيه

....

د-لا تقع الجملة نعتا لمعرفة

....

هـ-لا ينعت بالجملة الطلبية.

....

١٨.أعرب ما فوق الخط فيما يأتي:

أ-كلمت محمدا وحدثت خالدا العاقلين: ....

ب-كلمت محمدا وأكرمت خالدا العاقلين: ....

ج-جاء محمد وخرج خالد العاقلين: ....

د-مررت بزيد وجزت على عمرو الصالحين: ....

١٩: أعرب ما تحته خط في البيت التالي وهل يجوز أن يعرب نعتا؟ ولماذا؟

حتى إذا جن الظلام واختلط ***جاءوا بِمذق هل رأيت الذئب قط

....

....

٢٠–قارن بين ما تحته خط في الجملتين الآتيتين من حيث الإعراب.

أ–مررت برجل أبوه كريم: ....

ب–مررت برجل كريم أبوه: ....

٢١–مثل لما يأتي في جملة مفيدة:

أ–نعت مقطوع وجوبا: ....

ب–نعت مقطوع جوازا: ....

جـ–جملة يصلح أن تقع صفة وحالًا: ....

د–نعت الغرض منه التوضيح: ....

هـ–منعوت حذف نعته: ....

التّوكيدُ المعنوي

ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد:

١-بالنفسِ أو بالعينِ الاسمُ أُكِّدا *** مـعَ ضـميرٍ طـابَقَ المؤَكَّـدا

٢-واجمَعهُـما بأفعُـلٍ إن تَبِعـا *** ما لـيسَ واحـدًا تكُـن مُتَّبِعـا

التوكيدُ قِسمانِ: أحَدُهما التوكيدُ اللَّفظِيُّ وسيأتي، والثّاني التوكيدُ المَعنويُّ، وهو على ضَربَينِ:

أحدُهما: ما يَرفَعُ تَوَهُّمَ مُضافٍ إلى المؤكَّدِ، وهو المرادُ بهذينِ البَيتينِ، وله لَفظانِ: النَّفسُ والعينُ، وذلك نحوُ: جاءَ زيدٌ نفسُه، فـ«نفسُه» تَوكيدٌ لـ«زَيدٌ»، وهو يَرفَعُ تَوَهُّمَ أن يَكونَ[1] التقديرُ: «جاءَ خَبَرُ زيدٍ أو رَسولُه»، وكذلك جاءَ زيدٌ عَينُه.

ولا بُدَّ مِن إضافةِ النفسِ أو العَينِ إلى ضَميرٍ يُطابِقُ المؤَكَّدَ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ نفسُه أو عَينُه، وهِندٌ نفسُها أو عَينُها».

ثُمَّ إن كانَ المؤَكَّدُ بِهِما مُثنًّى أو مجموعًا جَمَعتَهما على مِثالِ أفعُل، فتقولُ: «جاءَ الزيدانِ أنفُسُهما أو أَعيُنُهما، والهِندانِ أنفُسُهما أو أعيُنُهما، والزيدونَ أنفُسُهم أو أَعيُنُهم، والهِنداتُ أنفُسُهُنَّ أو أعيُنُهُنَّ».

ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول:

٣-وكُلاًّ اذكُر في الشمولِ وكِلا *** كِلتا جميعًا بالضميرِ مُوصَلا

الثاني: ما يَرفَعُ تَوَهُّمَ عَدَمِ إرادةِ الشُّمولِ، والمُستَعمَلُ لذلك «كلٌّ وكِلا وكِلتا وجَميعٌ»

فيُؤكَّدُ بكُلٍّ وجَميعٍ ما كان ذا أَجزاءٍ، يَصِحُّ وُقوعُ بعضِها[2] مَوقِعَه، نحوُ: «جاءَ الرَّكبُ كُلُّه، أو جميعُه، والقَبيلةُ كلُّها أو جَميعُها، والرجالُ كلُّهم أو جميعُهم، والهِنداتُ كلُّهُنَّ أو جَميعُهنَّ»، ولا تَقولُ: «جاءَ زيدٌ كلُّه».

ويُؤَكَّدُ بكِلاَ المثنَّى المذَكَّرُ، نحوُ: «جاءَ الزيدانِ كِلاَهُما»؟ وبكِلتا المثنَّى المؤنَّث، نحوُ: «جاءَتِ الهِندانِ كِلتاهُما»، ولا بُدَّ مِن إضافَتِها كلِّها إلى ضَميرٍ يُطابِقُ المؤكِّدَ كما مَثَّلَ.

---

[1] إذا قُلتَ: (جاءَ زيدٌ) فقد تُريدُ الحقيقةَ، وأنَّ زَيدًا هو الآتي، وقد تكونُ جَعَلتَ الكلامَ على حذفِ مُضافٍ، وأنَّ الأصلَ جاءَ خبَرُ زيدٍ، أو جاءَ رَسولُ زيدٍ، وقد تكونُ قد أطلَقتَ زَيدًا وأنتَ تُريدُ به رسولَه مِن بابِ المجازِ العَقليِّ، فإذا قلتَ: (جاءَ زيدٌ نفسُه) فقد تَعَيَّنَ المعنى الأوَّلُ، وارتفَعَ احتمالانِ: أحدُهما: احتمالُ المجازِ بالمحذوفِ. وثانيهما: احتمالُ المَجازِ العَقليِّ.

[2] المَدارُ في كونِه ذا أجزاءٍ يَصِحُّ وُقوعُ بعضِها مَوقِعَه على العامِلِ، فالمثالُ الذي ذَكَرَه الشارحُ – وهو (جاءَ زيدٌ كلُّه) – لا يَصِحُّ؛ لأنَّ المَجيءَ لا يَتعَلَّقُ ببعضِ الإنسانِ، لكن لو قلتَ: (اشتَرَيتُ العبدَ كلَّه)، أو قُلتَ: (اشتَرَيتُ الجاريةَ كلَّها) كانَ صحيحًا؛ لأنَّ الشِّراءَ قد يتعَلَّقُ بالبعضِ.

استعمال «عامة» للدلالة على الشمول:

٤-واستَعمَلُوا أَيضًا ككلٍّ فاعِلَه *** مِن عَمَّ في التوكيدِ مِثلَ النافِلَه

أي: استعمَلَ العرَبُ للدَّلالةِ على الشمولِ ككُلٍّ «عامّةٌ» مضافًا إلى ضَميرِ المؤَكَّدِ، نحوُ: «جاءَ القومُ عامَّتُهم».

وقَلَّ مَن عَدَّها مِن النَّحوِيِّينَ في ألفاظِ التوكيدِ، وقد عَدَّها سِيبَوَيهِ.

وإنما قالَ: (مِثل النافِلةِ)؛ لأنَّ عَدَّها مِن ألفاظِ التوكيدِ يُشبهُ النافِلةَ؛ أي: الزيادة؛ لأنَّ أكثَرَ النَّحوِيِّينَ لم يَذكُرها.

تقوية التوكيد:

٥-وبعدَ كلٍّ أكَّدُوا بأَجمَعا *** جَمعاءَ أجمَعِينَ ثُمَّ جُمَعا

أي: يُجاءُ بعدَ «كُلٍّ» بأَجمَعَ، وما بعدَها لتَقويةِ قَصدِ الشمولِ، فيُؤتَى بـ «أَجمعَ» بعدَ «كُلِّه»، نحوَ: «جاءَ الرَّكبُ كُلُّه أَجمَعُ»، وبـ«جَمعاءَ» بعدَ «كُلِّها»، نحوَ: جاءَتِ القَبيلَةُ كلُّها جَمعاءُ، وبـ«أَجمعينَ» بعدَ «كلِّهم»، نحوُ: «جاءَ الرجالُ كلُّهم أجمعونَ»، وبـ«جُمَعَ» بعدَ «كُلِّهِنَّ»، نحوُ: «جاءَتِ الهِنداتُ كلُّهُنَّ جُمَعُ».

استعمال ألفاظ تقوية التوكيد للتوكيد نفسه:

٦-ودُونَ كلٍّ قد يَجيءُ أَجمَعُ *** جَمعاءُ أَجمَعُونَ ثُمَّ جُمَعُ

أي: قد وَرَدَ استعمالُ العرَبِ «أَجمعَ» في التوكيدِ غيرَ مَسبوقةٍ بـ«كُلِّه»، نحوُ: «جاءَ الجيشُ أَجمَعُ»، واستعمالُ «جَمعاءَ» غيرَ مَسبوقةٍ بـ«كُلِّها»، نحوُ: «جاءَتِ القَبيلةُ جَمعاءُ»، واستعمالُ «أَجمعِينَ» غيرَ مَسبوقةٍ بـ «كُلِّهم»، نحوُ: «جاءَ القومُ أجمعونَ»، واستعمالُ «جُمَعَ» غيرَ مَسبوقةٍ بـ«كُلِّهِنَّ»، نحوُ: «جاءَ النساءُ جُمَعُ»، وزَعَمَ المصَنِّفُ أنَّ ذلك قَليلٌ، ومنه قولُه:

يا لَيتَنِي كُنتُ صَبِيًّا مُرضَعا *** تَحمِلُنِي الذَّلفاءُ حَولًا أَكتَعا
إذا بَكَيتُ قَبَّلَتنِي أَربَعا *** إذًا ظَلِلتُ الدَّهرَ أَبكِي أَجمَعا[1]

[1] الشاهِدُ فيه: في هذا البيتِ ثلاثةُ شَواهِدَ يَستَدِلُّ بها النُّحاةُ على مَسائلَ مِن بابِ التوكيدِ:

الأوَّلُ: وهو المرادُ هنا، في قولِه: (الدهرَ .... أجمَعا)؛ حيثُ أكَّدَ الدهرَ بأَجمَعَ، مِن غيرِ أن يُؤَكِّدَه أوَّلًا بكُلٍّ.

والثاني: في قولِه: (حَولًا أَكتَعا)؛ فإنه يَدُلُّ لِما ذَهَبَ إليه الكُوفيُّونَ مِن جَوازِ توكيدِ النَّكِرةِ إذا كانت مَحدودةً بأن يَكونَ لها أوَّلٌ وآخِرُ مَعروفانِ؛ كيَومٍ وشَهرٍ وعامٍ وحَولٍ ونحوِ ذلك. وذهَبَ المصنِّفُ إلى جوازِ ذلك، والبَصريُّونَ يَأبَونَ تأكيدَ النَّكِرةِ؛ مَحدودةً أو غيرَ محدودةٍ.

والثالثُ: قولِه: (الدهرَ أَبكِي أَجمَعا)؛ حيثُ يَدُلُّ على أنَّه قد يُفصَلُ بينَ التوكيدِ والمؤكَّدِ بأجنبيٍّ.

توكيد النكرة:

٧-وإن يُفِد توكيدُ مَنكورٍ قُبِل *** وعن نُحاةِ البصرةِ المَنعُ شَمِل

مَذهَبُ البَصرِيِّينَ أنَّه لا يجوزُ توكيدُ النكرةِ، سَواءً كانَت محدودةً؛ كيَومٍ وليلةٍ وشَهرٍ وحَولٍ، أو غيرَ محدودةٍ؛ كوقتٍ وزمَنٍ وحِينٍ. ومَذهَبُ الكُوفيِّينَ - واختارَه المصنِّفُ - جَوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ؛ لِحُصولِ الفائدةِ بذلك، نحوُ: «صُمتُ شَهرًا كُلَّه»، ومنه قولُه: تَحمِلُني الذَّلفاءُ حَولًا أكْتَعا.

وقولُه: قد صَرَّتِ البَكرةُ يَومًا أجمَعا[1]

تثنية أجمع وجمعاء:

٨-واغنَ بكِلتا في مُثَنًّى وكِلا *** عن وَزنِ فَعلاءَ ووَزنِ أفعَلا

قد تَقَدَّمَ أنَّ المُثَنَّى يُؤَكَّدُ بالنفسِ أو العَينِ، وبكِلاَ وكِلتا، ومَذهَبُ البَصرِيِّينَ أنَّه لا يُؤَكَّدُ بغيرِ ذلك، فلا تَقولُ: «جاءَ الجَيشانِ أجمعانِ»، ولا: «جاءَ القَبيلتانِ جَمعاوانِ»؛ استغناءً بكِلاَ وكِلتا عنهما، وأجازَ ذلك الكُوفيُّونَ.

توكيد الضمير المتصل توكيدا معنويا:

٩-وإن تُؤَكِّدِ الضميرَ المُتَّصِل *** بالنفسِ والعينِ فبَعدَ المنفَصِل

١٠-عَنَيتُ ذا الرفعِ وأكَّدُوا بِما *** سِواهُما والقَيدُ لن يُلتَزَما

لا يجوزُ توكيدُ الضميرِ المرفوعِ المُتَّصِلِ بالنفسِ أو العَينِ، إلّا بعدَ تأكيدِه بضَميرٍ منفَصِلٍ، فتقولُ: «قُومُوا أنتم أنفُسُكم، أو أعيُنُكم»، ولا تَقُل: «قُومُوا أنفُسُكم».

فإذا أكَّدتَه بغيرِ النفسِ والعَينِ لم يَلزَم ذلك؛ تَقولُ: «قُومُوا كلُّكم» أو «قُومُوا أنتم كلُّكم».

وكذا إذا كانَ المُؤَكَّدُ غيرَ ضَميرِ رَفعٍ، بأن كانَ ضميرَ نصبٍ أو جَرٍّ، فتقولُ: «مَرَرتُ بكَ نفسِكَ أو عَينِكَ، ومَررتُ بكُم كُلِّكم، ورأيتُكَ نفسَكَ أو عَينَكَ، ورأيتُكم كلَّكم».

---

[1] الشاهِدُ فيه: قولُه: (يَومًا أجمَعا)؛ حيثُ أكَّدَ قولَه: (يومًا) وهو نكِرَةٌ محدودةٌ بقولِه: (أجمَعا)، وتجويزُ ذلك هو مَذهَبُ الكُوفيِّينَ الذي اختارَه المصنِّفُ في هذه المسألةِ، وجوابُ البَصريِّينَ عن هذا الشاهِدِ إنكارُه، وادِّعاءُ أنَّه مِمّا صَنعَه النُّحاةُ الكوفيُّونَ ليُصَحِّحُوا مَذهبَهم، ولا أصلَ له عندَهم حتى يَلتَمِسُوا له مَخلَصًا.

التوكيد اللفظي: ١١-وما مِن التوكيدِ لَفظِيٌّ يَجِي *** مُكَرَّرًا كقولِكَ ادرُجِي ادرُجِي

هذا هو القِسمُ الثاني مِن قِسمَي التوكيدِ، وهو التوكيدُ اللفظيُّ، وهو تَكرارُ اللَّفظِ الأوَّلِ بعَينِه؛ اعتناءً به، نحوُ: «ادرُجِي ادرُجِي»، وقولِه:

فأينَ إلى أينَ النَّجاةُ ببَغلَتِي *** أتاكِ أتاكِ اللاَّحِقُونَ احبِسِ احبِسِ[1]

وقولِه تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١﴾ [الفجر: ٢١][2].

توكيد الضمير المتصل توكيدا لفظيًّا:

١٢-ولا تُعِد لفظَ ضَميرٍ مُتَّصِل *** إلاَّ معَ اللفظِ الذي به وُصِل

أي: إذا أُريدَ تكريرُ لفظِ الضميرِ المتَّصِلِ للتوكيدِ لم يَجُز ذلك، إلاَّ بشَرطِ اتِّصالِ المؤكِّدِ بما اتَّصَلَ بالمؤكَّدِ، نحوُ: مَرَرتُ بكَ بكَ، ورَغِبتُ فيه فيه، ولا تَقولُ: مَررتُ بِكَكَ.

توكيد الحرف: ١٣-كذا الحروفُ غيرَ ما تَحَصَّلا *** به جوابٌ كنَعَم وكَبَلَى

أي: كذلك إذا أُريدَ توكيدُ الحرفِ الذي ليسَ للجوابِ، يَجِبُ أن يُعادَ معَ الحرفِ المؤكِّدِ ما يَتَّصِلُ بالمؤكَّدِ، نحوُ: «إنَّ زَيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ»، و«في الدارِ في الدارِ زَيدٌ»، ولا يَجوزُ «إنَّ إنَّ زَيدًا قائمٌ»[3]، ولا «في في الدارِ زَيدٌ»، فإن كانَ الحرفُ جَوابًا -كنَعَم وبَلَى وجَيرِ وأَجَل وإِي ولا- جازَ إعادتُه وَحدَه، فيُقالُ لكَ: «أقامَ زيدٌ؟» فتقولُ: «نعَم نعَم»، أو: «لا لا»، و: «أَلَم يَقُم زَيدٌ؟» فتَقولُ: «بَلَى بَلَى»[4].

ما يؤكد به الضمير المتصل: ١٤-ومُضمَرُ الرفعِ الذي قد انفَصَل *** أكِّد به كلَّ ضَميرٍ اتَّصَل

أي: يَجوزُ أن يُؤكَّدَ بضَميرِ الرفعِ المنفَصِلِ كلُّ ضَميرٍ متَّصِلٍ؛ مَرفوعًا كانَ، نحوُ: «قُمتَ أنتَ»، أو منصوبًا، نحوُ: «أكرَمتَنِي أنا»، أو مجرورًا، نحوُ: «مَرَرتُ به هو». واللهُ أعلَمُ.

---

[1] الشاهِدُ فيه: قولُه: (فأينَ إلى أينَ)، وقولُه: (أتاكَ أتاكَ)، وقولُه: (احبِسِ احبِسِ)؛ ففِي كلِّ واحدٍ مِن المَواضعِ الثلاثَةِ تَكرَّرَ اللفظُ الأوَّلُ بعَينِه، وهو مِن التوكيدِ اللفظيِّ.

[2] مِن العُلَماءِ مَن مَنَعَ أن يَكونَ قولُه تعالَى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١﴾ [الفجر: ٢١] مِن بابِ التوكيدِ اللفظِيِّ، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ التوكيدَ اللفظيَّ يُشتَرَطُ أن يكونَ اللفظُ الثاني دالاًّ على نفسِ ما يَدُلُّ عليه اللفظُ الأوَّلُ، والأمرُ في الآيةِ الكريمةِ ليسَ كذلك؛ فإنَّ الدَّكَّ الثانيَ غيرُ الدَّكِّ الأوَّلِ، والمعنى دَكًّا حاصلاً بعدَ دَكٍّ، وذهَبَ هؤلاءِ إلى أنَّ اللفظينِ معًا حالٌ، وهو مُؤوَّلٌ بنَحوِ: مُكرَّرًا دَكُّها.

ومِثلُه قولُه تعالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر: ٢٢]. وجَعَلوا هاتينِ الآيتينِ نَظيرَ قولِهم: جاءَ القومُ رَجُلًا رَجُلًا، وعَلَّمتُه الحسابَ بابًا بابًا.

[3] وقد وَرَدَ شاذًّا قولُ الشاعرِ: إنَّ إنَّ الكريمَ يَحلُمُ ما لم *** يَرَيَن مَن أجارَه قد ضِيما.

[4] مِن ذلك قولُ جَميلِ بنِ مَعمَرٍ العُذريِّ: لا لا أبوحُ بِحُبِّ بُثنَةَ إنَّها *** أخَذَت عَلَيَّ مَواثِقًا وعُهُودا

أسئلة باب التوكيد

١-عرف التوكيد المعنوي، واذكر الغرض منه.

....

....

٢-ما ألفاظ التوكيد المعنوي المشهورة؟ وما شرطها؟ مثل لما تذكر

....

....

٣-وضح آراء النحاة في توكيد النكرة، وبين دليل كل، مع التمثيل.

....

....

٤-يؤكد الضمير توكيدا معنويا بالنفس والعين وبغيرهما، فمتى يجب الفصل بين الضمير وما يؤكده بضمير منفصل؟ ومتى يجوز؟ مثل.

....

....

٥-كيف يؤكد الضمير المتصل توكيدا لفظيًّا؟ مثل.

....

....

٦-«حضر الطالبان كلاهما»، «حضر كلا الطالبين» بين إعراب «كلا» في المثالين السابقين، واذكر السبب.

....

....

٧-اذكر أحوال توكيد الحرف. مع التمثيل.

....

....

٨-بين ما يصح أن يكون توكيدا، وما لا يصح في الأمثلة الآتية، مع التعليل.

-قوموا أنتم أنفسكم: يصح أم لا: .... التعليل: ....

-قوموا كلكم: يصح أم لا: .... التعليل: ....

-قوموا أنفسكم: يصح أم لا: .... التعليل: ....

-تعالوا أنتم أعينكم يصح أم لا: .... التعليل: ....

-فرحت بك بك. يصح أم لا: .... التعليل: ....

-جاء الطالبان كلاهما. يصح أم لا: .... التعليل: ....

-جاء كلا الطالبين. يصح أم لا: .... التعليل: ....

٩-أكد الفاعل والمفعول فيما يأتي بتوكيد مناسب.

سافرت .... إلى الحج رغبة في مغفرة الله.

احترم .... أصدقاءك .... ومد .... يدك .... إليه بالمعونة إذا احتاجوا .... إلى ذلك.

-أصبح الفتيات .... ينافسن الفتيان .... في الخير، وكثيرا ما يكون لهن .... السبق في بعض الميادين.

١٠-بين وجه الاستشهاد بما يأتي في باب التوكيد:

أ-قال تعالى: ﴿كلا إذا دكت الأرض دكا دكا﴾

وجه الاستشهاد: ....

﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾

وجه الاستشهاد: ....

﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾

وجه الاستشهاد: ....

﴿كلا سيعلمون * ثم كلا سيعلمون﴾

وجه الاستشهاد: ....

ب-هي الدنيا تقول بملء فيها *** حذار حذار من بطشي وفتكي

وجه الاستشهاد: ....

فإياك إياك المراء فإنه ***** إلى الشرّ دعاء وللشر جالب

وجه الاستشهاد: ....

لا لا أبوح بحب بثنة إنها *** أخذتْ على مواثقا وعهودا

وجه الاستشهاد: ....

١١-أكد الضمير في الكلمات الآتية توكيدا لفظيا مرة، وتوكيدا معنويا مرة آخر: «قمت -أكرمتني -مررت به».

اللفظي: ....، ....، ....

المعنوي: ....، ....، ....

١٢-بين العلة في عدم صحة الأمثلة الآتية:

-مررت بكك: ....

-إنَّ إنَّ زيدا قائم: ....

قوموا أنفسكم:

١٣-وضح الفرق بين استعمال كلمة «جمعاء» في كل مثال من المثالين الآتيين:

(جاءت القبيلة كلها جمعاء -جاءت القبيلة جمعاء).

المثال الأول: .... المثال الثاني: ....

١٤-قدم المضاف إليه وأخر المضاف وغير ما يلزم في المثال الآتي: (جاءني كلا الطالبين).

....

١٥-أكرمت الطالبين. أكد الجملة السابقة مرة بـ«النفس»، وأخرى- بـ«كلا»، ثم اذكر إعراب المؤكد فيهما.

بالنفس: .... بكلا: ....

إعرابها (النفس): ....

إعرابها (العين): ....

عطف البيان

١-العطـفُ إمّـا ذو بَيـانٍ أو نَسَـق *** والغَـرَضُ الآنَ بيـانُ مـا سَبَق

٢-فـذُو البَيـانِ تـابعٌ شِبـهُ الصِّفَه *** حقيقَـةُ القَصـدِ بـه مُنكَشِفَة

العطفُ كما ذُكِرَ ضَربانِ: أحَدُهما عَطفُ النَّسَقِ وسيأتي.

والثاني عطفُ البيانِ، وهو التابعُ الجامِدُ المُشبِهُ للصِّفةِ في إيضاحِ مَتبوعِه وعدَمِ استقلالِه، نحوُ: أقسَمَ باللهِ أبو حَفصٍ عُمَر[1]

فـ«عُمَرُ» عَطفُ بَيانٍ؛ لأنه مُوَضِّحٌ لأبي حفصٍ، فخرَجَ بقولِه: «الجامِدُ» الصِّفةُ؛ لأنها مُشتَقّةٌ أو مُؤوَّلةٌ به، وخرَجَ بما بعدَ ذلك التوكيدُ وعطفُ النَّسَقِ؛ لأنَّهما لا يُوَضِّحانِ متبوعَهما، والبدَلُ الجامِدُ؛ لأنه مُستقِلٌّ.

موافقته لمتبوعه:

٣-فأولِيَنْهُ مِن وِفاقِ الأَوَّلِ *** ما مِن وِفاقِ الأوَّلِ النعتُ وَلِي

لَمّا كانَ عطفُ البيانِ مُشبِهاً للصفةِ، لَزِمَ فيه مُوافَقةُ المتبوعِ؛ كالنَّعتِ، فيُوافِقُه في إعرابِه وتَعريفِه، أو تَنكيرِه وتَذكيرِه، أو تأنيثِه وإفرادِه، أو تَثنيَتِه أو جَمعِه.

حكم مجيء عطف البيان ومتبوعه نكرتين:

٤-فقد يَكونانِ مُنكَّرَينِ *** كما يَكونانِ مُعَرَّفَينِ

-ذهَبَ أكثَرُ النَّحوِيِّينَ إلى امتناعِ كَونِ عطفِ البيانِ ومَتبوعِه نكِرَتَينِ[2].

-وذَهَبَ قومٌ، منهم المُصَنِّفُ، إلى جوازِ ذلك، فيكونانِ مُنكَّرَينِ كما يَكونانِ مُعرَّفَينِ، قِيلَ: ومِن تَنكيرِهما قولُه تعالَى: ﴿ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ ﴾ [النور: ٣٥]، وقولُه تعالَى: ﴿ وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ ﴾ [إبراهيم: ١٦]،

فـ«زَيتُونةٍ» عطفُ بيانٍ لـ«شَجَرةٍ»، وصَديدٍ عطفُ بيانٍ لماءٍ.

[1] هذا أوَّلُ رَجَزٍ لعَبدِ اللهِ بنِ كَيسَبةَ، الشاهِدُ فيه: قولُه: (أبو حفصٍ عُمَر)؛ فإنَّ الثانيَ عَطفُ بيانٍ للأوَّلِ.

مسألتان يتعين فيهما كون التابع عطف بيان:

٥- وصالحًا لبَدَليَّةٍ يُرى *** في غيرِ نحوِ يا غُلامُ يَعمُرا

٦- ونحوِ بِشرٍ تابعِ البَكريِّ *** وليسَ أن يُبدَلَ بالمَرضِيِّ

كلُّ ما جازَ أن يَكونَ عطفَ بيانٍ، جازَ أن يَكونَ بَدَلًا، نحوُ: ضَرَبتُ أبا عبدِ اللهِ زَيدًا.

واستَثنَى المُصَنِّفُ من ذلك مَسألتينِ، يَتعَيَّنُ فيهما كونُ التابعِ عَطفَ بيانٍ[١]:

الأُولَى: أن يَكونَ التابعُ مُفرَدًا، مَعرِفةً، مُعرَبًا؛ والمَتبوعُ مُنادًى، نحوُ: «يا غُلامُ يَعمُرا»، فيَتَعَيَّنُ أن يكونَ «يَعمُرا» عطفَ بَيانٍ، ولا يَجوزُ أن يكونَ بدَلًا؛ لأنَّ البدَلَ على نِيّةِ تكرارِ العاملِ؛ فكانَ يَجِبُ بِناءُ «يَعمُرا» على الضمِّ؛ لأنه لو لُفِظَ بـ «يا» معَه لكان كذلك.

الثانيةُ: أن يكونَ التابعُ خاليًا مِن أل والمَتبوعِ بأل، وقد أُضيفَت إليه صِفةٌ بأل، نحوُ: «أنا الضارِبُ الرجُلِ زَيدٍ»؛ فيَتَعَيَّنُ كونُ «زَيدٍ» عطفَ بيانٍ، ولا يَجوزُ كونُه بَدَلًا مِن «الرجُلِ»؛ لأنَّ البدَلَ على نِيّةِ تَكرارِ العامِلِ؛ فيَلزَمُ أن يَكونَ التقديرُ: أنا الضارِبُ زيدٍ، وهو لا يَجوزُ؛ لِما عرَفتَ في بابِ الإضافةِ مِن أنَّ الصفةَ إذا كانَت بأل لا تُضافُ إلاَّ إلى ما فيه أل، أو ما أُضيفَ إلى ما فيه أل، ومِثلُ: «أنا الضارِبُ الرجُلِ زَيدٍ» قولُه:

أنا ابنُ التارِكِ البَكريِّ بِشرٍ *** عليهِ الطَّيرُ ترقُبُهُ وُقوعا[٢]

فبِشرٍ عطفُ بَيانٍ، ولا يَجوزُ كونُه بَدَلاً؛ إذ لا يَصِحُّ أن يَكونَ التقديرُ «أنا ابنُ التارِكِ بِشرٍ».

وأشارَ بقولِه: (وليسَ أن يُبدَلَ بالمَرضِيِّ) إلى أنَّ تجويزَ كونِ بِشرٍ بَدَلاً غيرُ مَرضِيٍّ، وقَصَدَ بذلك التَّنبيهَ على مَذهَبِ الفَرّاءِ والفارِسِيِّ[٣].

---

[١] ضَبطَ ابنُ هِشامٍ وغيرُه المَسائلَ التي يَتَعَيَّنُ فيها أن يكونَ التابعُ عطفَ بيانٍ، ولا يَجوزُ أن يكونَ بدَلًا، بأحَدِ أمرَينِ:

الأمرُ الأوَّلُ: أن يكونَ التابعُ غيرَ مُستَغنًى عنه، ومِن أمثِلَتِه أن يكونَ التابعُ مشتَمِلًا على ضَميرٍ، والمتبوعُ جزءٌ من جُملةٍ واقِعَةٍ خبَرًا، وليس في هذه الجملةِ ضَميرٌ يَربِطُها بالمبتدَأ، نحوُ: (عليٌّ سافرَ بكرٌ أخوه).

الأمرُ الثاني: أن يكونَ التابعُ غيرَ صالحٍ لأن يُوضَعَ في مكانِ المتبوعِ، مثل المثالين اللذين ذكرهما الناظم.

[٢] الشاهِدُ فيه: قولُه: (التارِكِ البَكريِّ بِشرٍ)؛ فإنَّ قولَه: (بِشرٍ) يَتعَيَّنُ فيه أن يَكونَ عطفَ بيانٍ على قولِه: (البَكريِّ)، ولا يَجوزُ أن يُجعَلَ بَدَلًا منه.

[٣] مَذهَبُ الفَرّاءِ والفارِسِيِّ جوازُ إضافةِ الوصفِ المقترِنِ بأل إلى العَلَمِ، وذلك نحوُ: (أنا الضارِبُ زَيدٍ)، وعلى هذا يَجوزُ في (أنا ابنُ التارِكِ البَكريِّ بِشرٍ) أن يُجعَلَ بِشرٍ بَدَلًا؛ لأنه يَجوزُ عندَهم أن تَقولَ: أنا ابنُ التارِكِ بِشرٍ - بإضافَةِ التارِكِ الذي هو وصفٌ مُقتَرِنٌ بأل، إلى بِشرٍ الذي هو علَمٌ، لكنَّ مَذهَبَ الفَرّاءِ والفارِسِيِّ غيرُ مَقبولٍ عندَ المصنِّفِ وجَمهرَةِ العُلَماءِ.

عَطفُ النَّسَقِ

تعريفه، وأحرفه:

١-تالٍ بِحَرفٍ مُتبِعٍ عَطفُ النَّسَق *** كاخصُص بِوُدٍّ وَثَناءٍ مَن صَدَق

عطفُ النَّسَقِ: هو التابعُ المُتَوَسِّطُ بينَه وبينَ مَتبوعِه أحَدُ الحروفِ التي سنَذكُرُها؛ كـ(اخصُص بوُدٍّ وثَناءٍ مَن صَدَقَ). فخَرَجَ بقولِه: «المتوسِّطُ ... إلى آخِرِه» بقِيَّةُ التوابعِ.

حروف العطف على قسمين:

٢-فالعَطفُ مُطلَقًا بـ«واوٍ، ثُمَّ، فا، *** حتَّى، أَمَ، او»، «كَفِيكَ صِدقٌ ووَفا»

أحدُهما: ما يُشَرِّكُ المعطوفَ معَ المعطوفِ عليه مُطلَقًا؛ أي: لفظًا وحُكمًا، وهي الواوُ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»، وثُمَّ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ ثم عمرٌو»، والفاءُ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ فعمرٌو»، وحتَّى، نحوُ: «قَدِمَ الحُجّاجُ حتَّى المُشاةُ»، وأَم، نحوُ: «أزَيدٌ عندَكَ أم عمرٌو»، وأَو، نحوُ: «جاءَ زيدٌ أو عمرٌو».

والثاني: ما يُشَرِّكُ لفظًا فقَط، وهو المرادُ بقولِه:

٣-وأَتبَعَت لَفظًا فَحَسبُ بل وَلا *** لكِن كَلَم يَبدُ امرُؤٌ لكِن طَلَا

هذه الثلاثةُ تُشَرِّكُ الثانِيَ معَ الأوّلِ في إعرابِه، لا في حُكمِه، نحوُ: «ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو، وجاءَ زيدٌ لا عمرٌو، ولا تضرِب زَيدًا لكن عَمرًا».

معنى الواو:

٤-فاعطِف بواوٍ لاحِقًا أو سابِقا *** في الحُكمِ أو مُصاحِبًا موافِقا

لَـمّا ذكَرَ حُروفَ العطفِ التِّسعةَ شَرَعَ في ذِكرِ مَعانِيها.

١–الواوُ: لِمُطلَقِ الجمعِ عندَ البَصريِّينَ، فإذا قُلتَ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو»، دَلَّ ذلك على اجتماعِهما في نِسبةِ المَجيءِ إليهما، واحتُمِلَ كونُ «عمرٍو» جاءَ بعدَ «زيدٍ»، أو جاءَ قبلَه، أو جاءَ مُصاحِبًا له، وإنَّما يَتبَيَّنُ ذلك بالقَرينةِ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ وعمرٌو بعدَه، وجاءَ زيدٌ وعمرٌو قَبلَه، وجاءَ زيدٌ وعمرٌو معَه». فيُعطَفُ بها اللاحِقُ والسابِقُ والمصاحِبُ.

ومَذهَبُ الكُوفِيِّينَ أنَّها للتَّرتيبِ، ورُدَّ بقولِه تعالَى: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ ﴿٣٧﴾﴾[1].

ما تختص به الواو:

٥–واخصُص بها عَطفَ الذي لا يُغنِي *** مَتبُوعُهُ كاصطَفَّ هذا وابنِي

اختُصَّتِ الواوُ مِن بينِ حُروفِ العطفِ بأنَّها يُعطَفُ بِها حيثُ لا يُكتفَى بالمعطوفِ[2] عليه، نحوُ: «اختَصَمَ زيدٌ وعمرٌو»، ولو قلتَ: «اختَصَمَ زيدٌ» لم يَجُز، ومِثلُه: «اصطفَّ هذا وابني، وتَشارَكَ زيدٌ وعمرٌو».

ولا يَجُوزُ أن يُعطَفَ في هذه المَواضِعِ بالفاءِ ولا بغيرِها مِن حروفِ العَطفِ، فلا تَقولُ: «اختَصَمَ زيدٌ فعَمرٌو».

---

[1] لو كانَتِ الواوُ دالَّةً على الترتيبِ – كما يقولُ الكوفيُّونَ – لَكانَ هذا الكلامُ اعترافًا مِن الكفّارِ بالبَعثِ بعدَ الموتِ؛ لأنَّ الحياةَ المُرادةَ مِن (نَحيا) تكونُ حينَئذٍ بعدَ الموتِ، وهي الحَشرُ، ومَساقُ الآيةِ وما عُرِفَ مِن حالِهم ومُرادِهم دليلٌ على أنَّهم مُنكِرُونَ له، فالمُرادُ مِن الحياةِ في قولِهم: (ونَحيا) هي الحياةُ التي يَحيَوْنَها في الدنيا، وهي قَبلَ الموتِ قَطعًا، فدَلَّتِ الآيةُ على أنَّ الواوَ لا تَدُلُّ على الترتيبِ؛ لأنَّ المعطوفَ سابقٌ في الوُجودِ على المعطوفِ عليه. هذا وإذا لم تُوجَد قرينةٌ تُعَيِّنُ المَعِيَّةَ أو غيرَها، فالأرجَحُ أن تَكونَ الواوُ دالَّةً على مُصاحَبةِ المعطوفِ للمعطوفِ عليه، ويَليهِ أن يَكونَ المعطوفُ عليه سابقًا، ثم أن يَكونَ المعطوفُ عليه متأَخِّرًا.

[2] إنما يكونُ ذلك عندَما يكونُ الحُكمُ مِمّا لا يَقومُ إلاَّ بِمُتَعَدِّدٍ، مثلُ الاشتراكِ والاصطفافِ والاختصامِ في أمثِلَةِ الشارِحِ.

٢-معنى الفاء، وثم:

٦-والفاءُ للترتيبِ باتِّصالِ *** وثُمَّ لِلتَّرتيبِ بانفِصالِ

أي: تَدُلُّ الفاءُ على تأَخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلاً به. ٣-و«ثُمَّ» على تَأَخُّرِه عنه منفَصِلًا؛ أي: مُتَراخِيًا عنه، نحوُ: «جاءَ زيدٌ فعمرٌو»، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ ﴾ [الأعلى: ٢]، و«جاءَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو»، ومِنهُ قولُه تعالَى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمۡ أَزۡوَٰجًا ﴾ [فاطر: ١١].

ما تختص به الفاء:

٧-واخصُص بفاءٍ عَطفَ ما ليسَ صِلَه *** على الَّذي استَقَرَّ أنَّهُ الصِّلَه

اختُصَّتِ الفاءُ بأنَّها تَعطِفُ[١] ما لا يَصلُحُ أن يكونَ صِلةً؛ لِخُلُوِّهِ عن ضَميرِ الموصولِ على ما يَصلُحُ أن يكونَ صِلةً؛ لاشتمالِه على الضميرِ، نحوُ: «الذي يَطيرُ فيَغضَبُ زيدٌ الذبابُ»، ولو قلتَ: «ويَغضَبُ زيدٌ»، أو «ثُمَّ يَغضَبُ زَيدٌ» لم يَجُز؛ لأنَّ الفاءَ تَدُلُّ على السببيّةِ، فاستُغنِيَ بها عن الرابِطِ، ولو قلتَ: «الذي يَطيرُ ويَغضَبُ منه زَيدٌ الذبابُ» جازَ؛ لأنك أَتيتَ بالضميرِ الرابِطِ.

٤-«حتى»، وشرط العطف بها:

٨-بعضًا بـ«حتَّى» اعطِف على كلٍّ ولا *** يكونُ إلا غايةَ الذي تَلا

يُشتَرَطُ في المعطوفِ بـ«حتَّى» أن يكونَ بعضًا مِمّا قَبلَه، وغايةً له في زيادةٍ أو نقصٍ، نحوُ: «ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ، وقَدِمَ الحُجّاجُ حتَّى المُشاةُ».

[١] ومِمّا اختُصَّت به الفاءُ أنَّها تَعطِفُ المُفَصَّلَ على المُجمَلِ معَ اتِّحادِهما معنًى، ومِن ذلك قولُه تعالَى: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ ﴾ [هود: ٤٥]، والترتيبُ في مِثلِ هذا ذِكريٌّ لا مَعنويٌّ.

٥- أم المتصلة، وعلاماتها:

٩-وأَم بِها اعطِف إِثرَ هَمزِ التَّسوِيَه *** أو هَمزةٍ عن لَفظِ أَيٍّ مُغنِيَه

«أَم» على قِسمين: مُنقَطِعةٍ وستأتي، ومُتَّصِلةٍ، وهي التي تَقَعُ بعدَ هَمزةِ التسويةِ، نحوُ: «سواءٌ عليَّ أقُمتَ أم قَعَدتَ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡنَآ أَجَزِعۡنَآ أَمۡ صَبَرۡنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٖ ۝٢١﴾ [إبراهيم: ٢١] والتي تقعُ بعدَ هَمزةٍ مُغنيةٍ عن «أيٍّ»، نحوُ: «أزيدٌ عندَك أم عَمرٌو»؛ أي: أيُّهما عندَك؟

حذف الهمزة قبل أم المتصلة:

١٠-ورُبَّما أُسقِطَتِ الهمزةُ إن *** كانَ خَفا المعنَى بحَذفِها أُمِن

أي: قد تُحذَفُ الهمزةُ، يَعني: هَمزةُ التَّسويةِ، والهمزةُ المُغنيةُ عن أيٍّ عندَ أَمنِ اللَّبسِ، وتكونُ «أم» مُتَّصِلةً كما كانَت، والهمزةُ مَوجودةٌ، ومِنه قراءةُ ابنِ مُحَيصِنٍ: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ۝١٠﴾ [يس: ١٠] بإسقاطِ الهمزةِ مِن (أَنذَرتَهُم)، وقولُ الشاعِرِ:

لعَمرُكَ ما أَدرِي وإن كُنتُ دارِيًا *** بِسَبعٍ رَمَينَ الجَمرَ أم بِثَمانِ(١)

أي: أَبِسَبعٍ.

أم المنقطعة:

١١-وبانقطاعٍ وبمعنَى بل وَفَت *** إن تَكُ مِمَّا قُيِّدَت بِهِ خَلَت

أي: إذا لم يَتَقَدَّم على «أم» هَمزةُ التَّسويةِ ولا هَمزةٌ مُغنيةٌ عن أيٍّ، فهي مُنقَطِعةٌ وتُفيدُ الإضرابَ كبَل؛ كقولِه تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾ [السجدة: ٢-٣]؛ أي: بل يَقولونَ: افتراهُ.

ومِثلُه: «إنَّها لإبِلٌ أم شاءٌ»؛ أي: بل هي شاءٌ.

---

(١) البيتُ لعمرَ بنِ أبي رَبيعةَ المَخزوميِّ، أَحَدِ شُعراءِ قُرَيشٍ المَعدودينَ.

الشاهِدُ فيه: قولُه: (بِسَبعٍ ..... أم بثَمانٍ)؛ حيثُ حَذَفَ منه الهمزةَ المُغنيَةَ عن لفظِ (أيٍّ)، واصل وأصلُ الكلامِ: أبِسبعٍ رَمَينَ ... إلخ، وإنَّما حذَفَها اعتمادًا على انسياقِ المعنى، وعَدَمِ خَفائِه.

٦-«أو» ومعانيها:

١٢-خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بأو وأَبهِمِ *** واشكُكْ وإضرابٌ بها أيضًا نُمِي

أي: تُستعمَلُ «أو» للتخيير، نحوُ: «خُذ مِن مالِي دِرهَمًا أو دِينارًا»، وللإباحةِ، نحوُ: «جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرينَ».

والفرقُ بينَ الإباحةِ والتخييرِ أنَّ الإباحةَ لا تَمنَعُ الجمعَ، والتخييرُ يَمنَعُه. وللتقسيم، نحوُ: «الكَلِمةُ اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ».

وللإبهام على السامعِ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ أو عمرٌو»، إذا كنتَ عالمًا بالجائي منهما، وقَصدتَ الإبهامَ على السامعِ، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ ﴾ [سبأ: ٢٤]

وللشكِّ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ أو عمرٌو»، إذا كُنتَ شاكًّا في الجائي مِنهما، وللإضرابِ؛ كقولِه:

ماذا ترَى في عِيالٍ قد بَرِمتُ بهم *** لم أُحصِ عِدَّتَهم إلاَّ بعَدّادِ
كانوا ثَمانينَ أو زادُوا ثَمانيةً *** لولا رَجاؤُكَ قد قَتَّلتُ أولادِي[1]

أي: بل زادُوا.

مجيء «أو» بمعنى الواو:

١٣-ورُبَّما عاقَبَتِ الواوَ إذا *** لم يُلفِ ذو النُّطقِ لِلَبسٍ مَنفَذا

قد تُستعملُ «أو» بمعنى الواوِ عندَ أَمنِ اللَّبسِ؛ كقولِه:

جاءَ الخِلافةَ أو كانَت له قَدَرًا *** كما أَتَى رَبَّه مُوسَى على قَدَرِ(٢)

إتيان «إما» بمعنى «أو»:

١٤-ومِثلُ أو في القَصدِ إمّا الثانِيَه *** في نحوِ «إمّا ذِي وإمّا النّائِيَه»

يعني: أنَّ «إمّا» المسبوقةَ بِمِثلِها تُفيدُ ما تُفيدُه «أو» مِن التخييرِ، نحوُ: «خُذ مِن مالِي إمّا دِرهَمًا وإمّا دِينارًا»، والإباحةِ، نحوُ: «جالِسِ إمّا الحسَنَ وإمّا ابنَ سِيرينَ»، والتقسيمِ، نحوُ: «الكلمةُ إمّا اسمٌ وإمّا فعلٌ وإمّا حرفٌ»، والإبهامِ والشكِّ نحوُ: «جاءَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو».

وليسَت إمّا هذه عاطِفةً، خِلافًا لبعضِهم؛ وذلك لدُخولِ الواوِ عليها، وحَرفُ العطفِ لا يَدخُلُ على حرفِ العطفِ.

---

[1] الشاهِدُ فيه: قولُه: (أو زادُوا)؛ حيثُ استعمَلَ فيه (أو) للإضرابِ بمعنى (بل).

(٢) هذا البيتُ لِجَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ، مِن كَلِمَةٍ يَمدَحُ بها أميرَ المؤمنينَ عمرَ بنَ عبدِ العزيزِ بنِ مَروانَ.

الشاهِدُ فيه: قولُه: (أو كانَت)؛ حيثُ استعمَلَ فيه (أو) بمعنَى الواوِ؛ ارتكانًا على انفهامِ المعنى، وعدَمِ وُقوعِ السامعِ في لَبسٍ..

شروط العطف بـ«لكن، و «لا»:

١٥-وأَولِ لكِنِ نَفيًا او نَهيًا ولا *** نِداءً او أَمرًا أَوِ اثباتًا تَلا

أي: إنما يُعطَفُ بـ«لكِن»: بعدَ النفيِ، نحوُ: «ما ضَرَبتُ زَيدًا لكِن عَمرًا»، وبعدَ النَّهيِ نحوُ: «لا تَضرِب زَيدًا لكِن عَمرًا».

ويُعطَفُ بـ«لا»: بعدَ النداءِ، نحوُ: «يا زيدُ لا عمرُو»، والأمرِ، نحوُ: «اضرِب زيدًا لا عمرًا»، وبعدَ الإثباتِ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ لا عَمرٌو».
ولا يُعطَفُ بـ«لا» بعدَ النفيِ، نحوُ: «ما جاءَ زيدٌ لا عمرٌو»، ولا يُعطَفُ بلكِن في الإثباتِ، نحوُ: «جاءَ زيدٌ لكِن عمرٌو».

أحوال العطف ببل:

١٦-وبَل كَلكِن بعدَ مَصحوبَيها *** كَلَم أَكُن في مَربَعٍ بل تَيها

١٧-وانقُل بها للثانِ حُكمَ الأَوَّلِ *** في الخَبَرِ المُثبَتِ والأمرِ الجَلي

يُعطَفُ ببَل في النفيِ والنهيِ، فتكونُ كـ«لكِن» في أنَّها تُقَرِّرُ حُكمَ ما قَبلَها وتُثبِتُ نَقيضَه لِما بَعدَها، نحوُ: «ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو، ولا تَضرِب زيدًا بل عَمرًا»، فقرَّرَتِ النفيَ والنهيَ السابقَينِ، وأثبتَتِ القِيامَ لعمرٍو والأمرَ بضَربِه.

ويُعطَفُ بها في الخَبَرِ المُثبَتِ والأمرِ، فتُفيدُ الإضرابَ عن الأوَّلِ، وتَنقُلُ الحكمَ إلى الثاني، حتَّى يَصيرَ الأوَّلُ كأنَّه مسكوتٌ عنه، نحوُ: «قامَ زيدٌ بل عمرٌو، واضرِب زيدًا بل عَمرًا».

العطف على ضمير الرفع البارز وغيره:

١٨-وإن على ضميرِ رَفعٍ مُتَّصِل *** عَطَفتَ فافصِل بالضميرِ المُنفَصِل

١٩-أو فاصِلٍ ما، وبِلا فَصلٍ يَرِد *** في النظمِ فاشيًا وضَعفَهُ اعتَقِد

إذا عَطَفتَ على ضَميرِ الرفعِ المُتَّصِلِ وَجَبَ أن تفصِلَ بينَه وبينَ ما عَطَفتَ عليه بشيءٍ، ويقعُ الفصلُ كثيرا بـ:

١-الضميرِ المُنفَصِلِ، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿ قَالَ لَقَدۡ كُنتُمۡ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُمۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ ﴿٥٤﴾ ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، فقولُه: {وَآبَاؤُكُم} مَعطوفٌ على الضميرِ في {كُنتُم}، وقد فُصِلَ بـ {أَنتُم}.

٢-ووَرَدَ أيضًا الفصلُ بغيرِ الضميرِ، وإليه أشارَ بقولِه: (أو فاصِلٍ ما)؛ وذلك كالمفعولِ به، نحوُ: «أكرَمتُك وزيدٌ»، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ ﴿٢٣﴾ ﴾ [الرعد: ٢٣] فمَن مَعطوفٌ على الواوِ في {يَدخُلُونَها}، وصَحَّ ذلك للفَصلِ بالمفعولِ به، وهو الهاءُ مِن {يَدخُلُونَها}.

٣-ومِثلُه الفَصلُ بـ«لا» النافيةِ؛ كقولِه تعالَى: ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ {آباؤُنا} معطوفٌ على «نا»، وجازَ ذلك للفصلِ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بلا.

والضميرُ المرفوعُ المستتِرُ في ذلك كالمتَّصِلِ، نحوُ: «اضرِب أنتَ وزيدٌ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة:٣٥]، فـ{زَوجُكَ} معطوفٌ على الضميرِ المُستَترِ في {اسكُن}، وصَحَّ ذلك للفصلِ بالضميرِ المنفَصِلِ، وهو {أَنتَ}.

وأَشارَبقولِه: (وبلا فصلٍ يَرِد) إلى أنَّه قد وَرَدَ في النظمِ كثيرًا العطفُ على الضميرِ المذكورِ بلا فصلٍ؛ كقولِه:

قُلتُ إذ أَقبلَت وزُهرٌ تَهادَى *** كنِعاجِ الفَلاَ تَعسَّفنَ رَملاَ[1]

فقولُه: (وزُهرٌ) مَعطوفٌ على الضميرِ المُستَترِ في (أَقبلَت).

وقد وَرَدَ ذلك في النَّثرِ قَليلًا، حَكَى سِيبَوَيهِ رَحِمَه اللهُ تعالَى: «مَررتُ بِرَجُلٍ سَواءٍ والعدَمُ» بِرَفعِ «العدَمُ» بالعطفِ على الضميرِ المستَترِ في «سَواءٌ».

وعُلِمَ مِن كلامِ المصنِّفِ أنَّ العطفَ على الضميرِ المرفوعِ المُنفَصِلِ لا يَحتاجُ إلى فصلٍ، نحوُ: «زَيدٌ ما قامَ إلاَّ هو وعمرٌو»، وكذلك الضميرُ المَنصوبُ المتَّصِلُ والمنفَصِلُ، نحوُ: «زيدٌ ضَرَبتُه وعمرًا، وما أَكرمتُ إلاَّ إيّاكَ وعَمرًا».

العطف على الضمير المجرور:

وأمّا الضميرُ المَجرورُ فلا يُعطَفُ عليه إلا بإعادةِ الجارِّ له، نحوُ: «مَررتُ بِكَ وبزَيدٍ»، ولا يجوزُ «مَررتُ بِكَ وزَيدٍ».

هذا مَذهَبُ الجُمهورِ، وأَجازَ ذلك الكُوفيُّونَ، واختارَه المصنِّفُ، وأَشارَ إليه بقولِه:

٢٠–وعَودُ خافضٍ لدَى عَطفِ *** ضميرِ خَفضٍ لازِمًا قد

٢١–وليسَ عِندِي لازِمًا إذ قد *** في النثرِ والنظمِ الصحيح

أي: جعَلَ جُمهورُ النُّحاةِ إعادةَ الخافِضِ إذا عُطِفَ على ضميرِ الخفضِ لازِمًا، ولا أقولُ به؛ لوُرودِ السماعِ نَثرًا ونَظمًا بالعطفِ على الضميرِ المخفوضِ مِن غيرِ إعادةِ الخافِضِ؛ فمِن النثرِ قِراءةُ حَمزةَ: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامِ ﴾ [النساء: ١]، بجَرِّ (الأرحامِ)؛ عَطفاً على الهاءِ المجرورةِ بالباءِ، ومِن النظمِ ما أَنشَدَه سِيبَوَيهِ رَحِمَه اللهُ تعالَى:

فاليومَ قَد بِتَّ تَهجُونا وتَشتُمُنا *** فاذهَب فما بِكَ والأيّامِ مِن عَجَبِ[2]

بجَرِّ (الأيّامِ)؛ عطفًا على الكافِ المجرورةِ بالباءِ.

---

[1] البيتُ لعمرَ بنِ أبي رَبيعةَ المَخزوميِّ، الشاهِدُ فيه قولُه: (أَقبلَت وزُهرٌ)؛ حيثُ عَطَفَ (زُهرٌ) على الضميرِ المستَتِرِ في (أَقبلَت) المرفوعِ بالفاعليَّةِ، مِن غيرِ أن يَفصِلَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بالضميرِ المُنفَصِلِ أو بغيرِه، وذلك ضَعيفٌ عندَ جَمهرةِ العُلَماءِ، وقد نَصَّ سِيبَوَيهِ على قِلَّتِه.

[2] الشاهد فيه قوله: (بك والأيام) حيث عطف قوله «الأيام» على الضمير المجرور محلا بالباء وهو الكاف من غير إعادة الجار، وجوازه وهو اختيار المصنف.

حذف الفاء والواو مع معطوفهما:

٢٢-والفاءُ قد تُحذَفُ مع ما *** والواوُ إذ لا لَبسَ وَهيَ
٢٣-بعَطفِ عاملٍ مُزالٍ قد بَقِي *** معمولُهُ دَفعًا لِوَهمِ اتُّقِي

قد تُحذَفُ الفاءُ مع مَعطوفِها للدَّلالةِ، ومنه قولُه تعالَى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ أي: فأَفطَرَ فعليه عِدَّةٌ مِن أيَّامٍ أُخرَ، فحَذَفَ «أفطَرَ» والفاءَ الداخلةَ عليه.

وكذلك الواوُ، ومنه قولُهم: «راكِبُ الناقةِ طَليحانِ»؛ أي: راكِبُ الناقةِ والناقةُ طَليحانِ.

وانفَرَدَتِ الواوُ مِن بينِ حُروفِ العطفِ بأنَّها تعطِفُ عاملًا مَحذوفًا بَقِيَ مَعمولُه، ومنه قولُه:

إذا ما الغانياتُ بَرزنَ يومًا *** وزَجَّجنَ الحَواجِبَ والعُيُونا(١)

فـ«العُيُونُ» مَفعولٌ بِفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: وكَحَّلنَ العُيونَ، والفعلُ المحذوفُ مَعطوفٌ على «زَجَّجن»(٢).

حذف المعطوف عليه:

٢٤-وحَذفَ مَتبوعٍ بَدا هنا استَبِح *** وعَطفُكَ الفِعلَ على الفِعلِ يَصِح

قد يُحذَفُ المعطوفُ عليه للدَّلالةِ عليه، وجُعِلَ منه قولُه تعالَى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١]، قالَ الزَّمَخشَرِيُّ: التقديرُ: أَلَم تَأتِكُم آياتي فلَم تَكُن تُتلَى عليكم. فحُذِفَ المعطوفُ عليه وهو: «أَلَم تَأتِكُم».

(١) هذا البيتُ للراعي النُّمَيريِّ، الشاهِدُ فيه: قولُه: (وزَجَّجنَ الحواجِبَ والعُيونا)؛ حيثُ عطَفَ الشاعرُ بالواوِ عامِلًا مَحذوفًا قد بَقِيَ معمولُه، فأمّا العامِلُ المحذوفُ فهو الذي قَرَّرناهُ في الإعرابِ بقولِنا: (وكَحَّلنَ).

وأمّا المعمولُ الباقي فهو قولُه: (والعُيُونا) عَطَفَتَه الواوُ على عاملٍ مذكورٍ في الكلامِ، وهو قولُه: (زَجَّجنَ)، وهذا العامِلُ المذكورُ الذي هو (زَجَّجنَ) لا يَصلُحُ للتسليطِ على المعطوفِ مع بَقاءِ مَعناه على أصلِه.

وهذا أحَدُ توجيهينِ في هذا البيتِ، ونحوُه مِن قولِهم: «عَلَفتُها تِبنًا وماءً بارِدًا»، فيُقَدَّرُ: وسقَيتُها ماءً بارِدًا.

(٢) ذكَرَ المصنِّفُ رَحِمَه اللهُ أنَّ الواوَ والفاءَ قد يُحذَفانِ مَعَ معطوفِهما، ولم يَذكُر «أم»، مع أنَّها تُشارِكُهما في ذلك، ومنه قولُ أبي ذُؤَيبٍ: دَعاني إليها القَلبُ إنِّي لأَمرِهِ ... سميعٌ، فما أدري أَرُشدٌ طِلابُها؟ تقديرُ الكلامِ: أَرُشدٌ طِلابُها أم غَيٌّ. فحُذِفَ المعطوفُ لانسياقِهِ وتَبادُرِه إلى الذِّهنِ.

عطف الفعل على الفعل:

وأَشارَ بقولِه: (وعَطفُكَ الفعلَ ... إلى آخِرِه) إلى أنَّ العطفَ ليس مُختصًّا بالأسماءِ، بل يكونُ فيها وفي الأفعالِ، نحوُ: يَقومُ زيدٌ ويَقعُدُ، وجاءَ زيدٌ ورَكِبَ، واضرِب زيداً وقُم.

عطف الفعل على اسم يشبه الفعل والعكس:

٢٥-واعطِف على اسمٍ شِبهِ فِعلٍ فِعلا *** وعَكسًا استَعمِل تَجِدهُ سَهلاَ

يَجُوزُ أن يُعطَفَ الفعلُ على الاسمِ المُشبِهِ للفعلِ؛ كاسمِ الفاعلِ ونحوِه، ويَجوزُ أيضًا عكسُ هذا، وهو أن يُعطَفَ على الفعلِ الواقِعِ مَوقِعَ الاسمِ اسمٌ، فمِن الأوّلِ قولُه تعالَى: ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤ ﴾ [العاديات: ٤]

وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ۝١٨ ﴾ [الحديد: ١٨]

ومِن الثاني قولُه: فألفَيتُهُ يَومًا يُبيرُ عَدُوَّهُ *** ومُجرٍ عَطاءً يَستَحِقُّ المَعابِرا(١)

وقولُه: باتَ يُغَشِّيها بعَضبٍ باترٍ *** يقصِدُ في أَسوُقِها وجائِرِ(٢)

فـ(مُجرٍ) مَعطوفٌ على (يُبيرُ)، و (جائِرِ) معطوفٌ على (يَقصِدُ).

(١) الشاهِدُ فيه: قولُه: (يُبيرُ .... ومُجرٍ)؛ حيثُ عطَفَ الاسمَ الذي يُشبِهُ الفعلَ – وهو قولُه: (ومُجرٍ)، وإنَّما أَشبَهَ الفعلَ لكونِه اسمَ فاعلٍ – على الفعلِ، وهو قولُهُ: (يُبيرُ)، وذلك سائغٌ جائزٌ.

(٢) الشاهد فيه قوله: «يقصد وجائر» حيث عطف اسما يشبه الفعل، وهو قوله: جائر، وإنما أشبه الفعل؛ لكونه اسم فاعل، على فعل وهو قوله: يقصد، وذلك سهل لا مانع منه، وقد ورد في الشعر العربي، بل ورد في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم، كالآية التي أتى بها الشارح.

أسئلة باب العطف

١-ما عطف البيان؟ ....

وكيف تفرق بينه وبين النعت؟ ....

وهل يقع هو ومتبوعه نكرتين؟ وضح، ومثل.

....

٢-متى يمتنع أن يعرب عطف البيان بدلاً؟ مثل لما تذكر.

....

....

....

٣-فرق بين (أم) المتصلة و(أم) المنقطعة، ثم اذكر نوعي (أم) المتصلة. مع التمثيل

....

....

....

٤-بين ما تختص به واو العطف، مع التمثيل

....

٥-ما شرط العطف على ضمير الرفع المتصل؟ وكيف يعطف على ضمير النصب والجر المتصلين؟ مثل لما تذكر

....

....

....

٦-علام استشهد النحويون بقول الشاعر:

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى *** كنعاج الفلا تعسفن رملا

....

٧-«نجح محمد أخوك - يا غلام يعمر». قارن بين ما تحته خط في المثالين السابقين من حيث الإعراب، مع التوجيه.

....

....

٨--بين فيما يلي المعطوف، والمعطوف عليه، ومسوغ العطف.

قال تعالى: ﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين﴾

المعطوف: .... المعطوف عليه: .... مسوغ العطف: ....

﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾

المعطوف: .... المعطوف عليه: .... مسوغ العطف: ....

﴿ما أشركنا نحن ولا آباؤنا﴾

المعطوف: .... المعطوف عليه: .... مسوغ العطف: ....

﴿جنات عدن يدخلونها ومن صلح﴾

المعطوف: .... المعطوف عليه: .... مسوغ العطف: ....

٩-قدر المحذوف فيما سبق، واذكر نوعه.

قال تعالى: ﴿فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر﴾

المحذوف: .... نوعه: ....

﴿أفلم تكن آياتي تتلى عليكم﴾ المحذوف: .... نوعه: ....

قال الشاعر: إذا ما الغانيات برزن يوما *** وزججن الحواجب والعيونا

المحذوف: .... نوعه: ....

١٠-قال ابن مالك: وصالحا لبدلية يرى *** في غير نحو يا غلام يعمرا

ونحو بشر تابع البكري *** وليس أن يبدل بالمرضي

أ-اشتمل قول ابن مالك السابق على مثالين يتعين فيهما إعراب التابع عطف بيان ويمتنع أن يكون بدلا. وضح ذلك.

....

....

ب-إلام أشار ابن مالك بقوله: وليس أن يبدل بالمرضى؟ وما قصده بذلك؟

....

....

ج-مثل لتابع يجوز أن يعرب بدلاً أو عطف بيان: ....

س١١: عين الشاهد فيما يأتي، وبين وجه الاستشهاد:

١-﴿من شجرة مباركة زيتونة﴾.

موطن الشاهد: .... وجه الاستشهاد: ....

٢-﴿ويسقى من ماء صديد﴾

موطن الشاهد: .... وجه الاستشهاد: ....

٣-﴿والله خلقكم من تراب ثم من نطفة﴾

موطن الشاهد: .... وجه الاستشهاد: ....

٤-﴿الذي خلق فسوى﴾

موطن الشاهد: .... وجه الاستشهاد: ....

٥-﴿سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾.

موطن الشاهد: .... وجه الاستشهاد: ....

٦–قال الشاعر: جاء الخلافة أو كانت له قدر *** كما أتى ربه موسى على قدر

موطن الشاهد: .... وجه الاستشهاد: ....

س١٢ : قال ابن مالك:

خير أبح قسم بأو وأبهم *** واشكك وإضراب بها أيضا نمي

وربما عاقبت الواو إذا *** لم يلف ذو النطق للبس منفذا

اشتمل قول ابن مالك السابق على استعمالات «أو» وضح ذلك مع التمثيل.

....

....

ابن مالك:

وبل كلكن بعد مصحوبيها *** كلم أكن في مربع بل تيها

وانقل بها للثان حكم الأول *** في الخبر المثبت والأمر الجلي

أ–في ضوء فهمك لقول ابن مالك السابق أجب عما يأتي:

١–تستعمل (بل) في العطف كـ (لكن) فمتى يتحقق ذلك؟

....

٢–ما الأمر الذي تتفرد به «بل»؟

....

١٥–عين المعطوف والمعطوف عليه فيما يأتي:

أ–﴿جنات عدن يدخلونها ومن صلح﴾ . المعطوف: .... المعطوف عليه: ....

ب–﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ المعطوف: .... المعطوف عليه: ....

ج-﴿ألم تكن آياتي تتلى عليكم﴾ المعطوف: .... المعطوف عليه: ....

١٥-قرئت كلمة «الأرحام» في قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ بالنصب والجر وضح ذلك مستشهدا على قراءة الجر ببيت من الشعر

....

....

١٧-اعطف على الضمائر مع استيفاء شرط العطف عليها فيما يأتي:

أ-جئت .... إلى المعهد مبكرين

ب-مررت بك..............................

ج-أكرمتك...............................

١٨-مثل لما يأتي في جمل مفيدة:

أ-معطوف بلكن...

ب-حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي...

ج-معطوف ببل...

١٩-قال ابن مالك في العطف بالواو:

واخصص بها عطف الذي لا يغني*** متبوعه كاصطف هذا وابني

أ-لم لا يجوز قولنا: اختصم زيد فعمرو؟ وضح ذلك في ضوء فهمك للبيت السابق.

....

ج-هات مثالين على غرار ما ورد في البيت.

....

البَدَلُ

تعريفه: ١-التابعُ المقصودُ بالحُكمِ بِلا *** واسِطةٍ هو المُسَمَّى بَدَلا

البَدَلُ هو (التابعُ المقصودُ بالنِّسبةِ بلا واسِطةٍ).

ف «التابعُ» جِنسٌ، و«المقصودُ بالنِّسبةِ» فَصلٌ أَخرَجَ النعتَ والتوكيدَ وعطفَ البيانِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنها مُكَمِّلٌ للمقصودِ بالنِّسبةِ، لا مَقصودٌ بها، و«بلا واسِطةٍ» أخرَجَ المعطوفَ ببَل، نحوُ: «جاءَ زيدٌ بل عمرٌو»؛ فإنَّ «عَمرًا» هو المقصودُ بالنِّسبةِ، ولكن بواسِطةٍ، وهي بل، وأَخرَجَ المعطوفَ بالواوِ ونحوِها؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما مقصودٌ بالنِّسبةِ ولكن بواسِطةٍ.

أقسام البدل:

٢-مُطابِقًا أو بَعضًا او ما *** عليهِ يُلفَى أو كمعطوفٍ
٣-وذا لِلاضرابِ اعزُ إن *** ودُونَ قَصدٍ غَلَطٌ به سُلِب
٤-كَزُرهُ خالدًا وقَبِّلهُ اليدا *** واعرِفهُ حَقَّهُ وخُذ نَبلًا

البدَلُ على أربعةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: بَدَلُ الكُلِّ مِن الكُلِّ، وهو البدَلُ المُطابِقُ للمُبدَلِ منه المُساوِي له في المعنى، نحوُ: «مَرَرتُ بأخيكَ زيدٍ، وزُرهُ خالدًا».

الثاني: بدَلُ البعضِ مِن الكُلِّ، نحوُ: «أكَلتُ الرغيفَ ثُلُثَه، وقبِّله اليَدَ».

الثالثُ: بدَلُ الاشتمالِ، وهو الدالُّ على مَعنًى في مَتبوعِه، نحوُ: «أَعجَبَني زيدٌ عِلمُه، واعرِفه حَقَّه[1]».

الرابعُ: البدَلُ المُبايِنُ للمُبدَلِ منه، وهو المرادُ بقولِه: (أو كَمَعطُوفٍ بِبَل)، وهو على قِسمَينِ:

أحَدُهما: ما يُقصَدُ متبوعُه كما يُقصَدُ هو، ويُسَمَّى بدَلَ الإضرابِ وبَدَلَ البَداءِ، نحوُ: «أكلتُ خُبزًا لحمًا»، قصَدتَ أوَّلًا الإخبارَ بأنَّكَ أكَلتَ خبزًا، ثم بَدا لكَ أنَّكَ تُخبِرُ أنَّكَ أكَلتَ لحمًا أيضًا، وهو المرادُ بقولِه: (وذا للإضرابِ اعزُ إن قَصدًا صَحِب)؛ أي: البدَلُ الذي هو كمعطوفٍ ببل انسُبهُ للإضرابِ إن قُصِدَ متبوعُه كما يُقصَدُ هو.

[1] يشترط في بدل البعض من كل وبدل الاشتمال احتواؤهما على ضمير يربطها بالمبدل منه.

الثاني: ما لا يُقصَدُ متبوعُه، بل يَكونُ المقصودُ البدَلَ فقط، وإنَّما غَلِطَ المتكلِّمُ فذَكَرَ المُبدَلَ منه، ويُسَمَّى بدَلَ الغلَطِ والنِّسيانِ، نحوُ: «رَأيتُ رَجُلًا حِمارًا»، أَردتَ أنَّكَ تُخبِرُ أوَّلًا أنَّكَ رأيتَ حِمارًا، فغَلِطتَ بذِكرِ الرجُلِ، وهو المرادُ بقولِه: (ودُونَ قَصدٍ غَلَطٌ به سُلِب)؛ أي: إذا لم يَكُنِ المُبدَلُ منه مقصودًا فيُسَمَّى البدَلُ بدَلَ الغلَطِ؛ لأنه مُزيلٌ الغلَطَ الذي سبَقَ، وهو ذِكرُ غيرِ المقصودِ.

وقولُه: (خُذ نَبلًا مُدَى) يَصلُحُ أن يكونَ مِثالاً لكلٍّ مِن القِسمينِ؛ لأنه إن قَصَدَ النَّبلَ والمُدَى فهو بدَلُ الإضرابِ، وإن قصَدَ المُدَى فقط، وهو جَمعُ مُديةٍ وهي الشَّفرةُ، فهو بدَلُ الغلَطِ.

إبدال الظاهر من الضمير:

٥-ومن ضميرِ الحاضرِ الظاهرَ *** تُبدِلهُ إلاَّ ما إحاطةً جَلا

٦-أوِ اقتَضَى بَعضًا أوِ اشتِمالا *** كإنَّكَ ابتِهاجَكَ استَمالا

أي: لا يُبدَلُ الظاهِرُ مِن ضَميرِ الحاضِرِ إلاَّ إن كانَ المُبدَلُ بدَلَ كلٍّ مِن كُلٍّ، واقتَضَى الإحاطةَ والشمولَ، أو كانَ بَدَلَ اشتمالٍ أو بَدَلَ بعضٍ مِن كلٍّ:

فالأوَّلُ: كقولِه تعالَى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾، فـ«أوَّلِنا» بدَلٌ مِن الضميرِ المجرورِ باللامِ، وهو «نا»، فإن لم يَدُلَّ على الإحاطةِ امتنَعَ، نحوُ: «رَأيتُكَ زيدًا».

والثاني: كقولِه: ذَريني إنَّ أمرَكِ لن يُطاعا *** وما أَلفَيتِني حِلمِي مُضاعا[1]

فـ(حِلمِي) بدَلُ اشتمالٍ مِن الياءِ في (أَلفَيتِني).

والثالثُ: كقولِه: أوعَدَني بالسِّجنِ والأَداهِم *** رِجلي فرِجلَي شَثنةُ المَناسِم[2]

فـ(رِجلي) بدَلُ بعضٍ مِن الياءِ في (أوعَدَني).

---

[1] البيتُ لِعَدِيٍّ الشاهِدُ فيه: قولُه: «أَلفَيتِني حِلمِي»؛ حيثُ أبدَلَ الاسمَ الظاهِرَ -وهو قولُه: (حِلمِي) - مِن ضَميرِ الحاضِرِ -وهو ياءُ المتكلِّمِ في (أَلفَيتِني)- بدَلَ اشتمالٍ.

[2] الشاهِدُ فيه: قولُه: (أوعَدَني ... رِجلي)؛ حيثُ أبدَلَ الاسمَ الظاهِرَ - وهو قولُه: -رِجلي - مِن ضميرِ الحاضِرِ - وهو ياءُ المتكلِّمِ الواقعةُ مَفعولًا به لأوعَدَ - بدَلَ بعضٍ من كلٍّ.

وفُهِمَ مِن كلامِه أنَّه يُبدَلُ الظاهِرُ مِن الظاهِرِ مُطلَقًا كما تَقَدَّمَ تَمثيلُه، وأنَّ ضميرَ الغَيبةِ يُبدَلُ منه الظاهِرُ مُطلَقاً، نحوُ: «زُرْهُ خالِدًا».

البدل من اسم الاستفهام:

٧-وبَدَلُ المُضَمَّنِ الهمزَ يَلِي *** هَمزًا كـ«مَن ذا أسعيدٌ أم عَلِي»

إذا أُبدِلَ مِن اسمِ الاستفهامِ وَجَبَ دُخولُ هَمزةِ الاستفهامِ على البدَلِ، نحوُ: «مَن ذا أَسعيدٌ أم عَلِيٌّ؟ وما تَفعلُ أَخيراً أم شَرًّا؟ ومتى تَأتينا أَغداً أم بعدَ غَدٍ؟».

إبدال الفعل من الفعل:

٨-ويُبدَلُ الفعلُ مِن الفعلِ كَـ«مَن *** يَصِلْ إلينا يَستَعِن بنا يُعَن»

كما يُبدَلُ الاسمُ مِن الاسمِ يُبدَلُ الفعلُ مِن الفعلِ، فـ(يَستَعِن بنا) بدَلٌ مِن (يَصِل إلينا)، ومِثلُه قولُه تعالى: ﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ يَلۡقَ أَثَامٗا ۝٦٨ يُضَٰعَفۡ لَهُ ٱلۡعَذَابُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ۝٦٩ ﴾ [الفرقان: ٦٩]، فـ{يُضاعَف} بدَلٌ مِن {يَلْقَ}، فإعرابُه بإعرابِه، وهو الجزمُ.

وكذا قولُه: إنَّ عليَّ اللهَ أن تُبايِعا *** تُؤخَذَ كَرهًا أو تَجيءَ طائِعا(١)

فـ(تُؤخَذَ) بدَلٌ من (تُبايِعا)؛ ولذلك نُصِبَ.

(١) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أن تُبايِعا تُؤخَذَ)؛ فإنَّه أَبدَلَ الفعلَ – وهو قولُه: (تُؤخَذ) – مِن الفعلِ – وهو قولُه: (أن تُبايِعا) – بدَلَ اشتمالٍ.

واعلَم أنَّ الدليلَ على أنَّ البَدَلَ – في هذا الشاهِدِ وفي الآيةِ الكريمةِ التي تَلَاهَا الشارحُ – هو الفعلُ وَحدَه، وليسَ هو الجملةَ المكوَّنةَ مِن الفعلِ وفاعِلِه، والدليلُ على ذلك هو انك أنَّكَ تَرَى الإعرابَ الذي اقتَضاهُ العامِلُ في الفعلِ الأوَّلِ – وهو المُبدَلُ منه – مَوجودًا بنفسِه في الفعلِ الثاني الذي نَذكُرُ أنه البَدَلُ؛ ألا تَرَى أنَّ (تُؤخَذَ) في هذا الشاهِدِ مَنصوبٌ كما أنَّ (تُبايِعَ) منصوبٌ، وأنَّ {يُضاعَف} في الآيةِ الكريمةِ مَجزومٌ؛ كما أنَّ {يَلْقَ} مجزومٌ؟

أسئلة باب البدل

س ١.كيف تفرق بين البدل وغيره من التوابع؟ وما أقسامه؟

....

....

س ٢.ما أقسام البدل المباين؟ عرف كل قسم، ومثل له.

....

....

س ٣.ما شرط إبدال الظاهر من ضمير الحاضر؟ مثل لما تذكر.

....

....

....

س ٤.لم جاز قولهم: (زره خالدا) ولم يجز (رأيتك زيدا) ولم لم تعرب زيدا بدلا؟

....

....

س ٥.كيف تبدل مما تضمن معنى الاستفهام؟ مثل لما تذكر.

....

س :٦عين البدل، والمبدل منه، ونوع البدل فيما يأتي:

قال تعالى: ﴿ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٣٧]

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

قال تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٧]

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

قال تعالى: ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥ ﴾ [البروج: ٤- ٥]

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي وَأَصۡلِحۡ وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ١٤٢﴾ [الأعراف: ١٤٢]

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

قال تعالى: ﴿وَأُتۡبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنۡيَا لَعۡنَةً وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ أَلَآ إِنَّ عَادًا كَفَرُواْ رَبَّهُمۡۗ أَلَا بُعۡدًا لِّعَادٍ قَوۡمِ هُودٍ ٦٠﴾ [هود: ٦٠]

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

قال تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ ٱللَّهُمَّ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ ١ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلًا ٢﴾ [المزمل: ٢]

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ٢١﴾ [الأحزاب: ٢١]

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

قال تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنۡهُمۡۚ وَٱللَّهُ بَصِيرُۢ بِمَا يَعۡمَلُونَ ٧١﴾ [المائدة: ٧١]

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعۡلَمُونَ ١٣٢ أَمَدَّكُم بِأَنۡعَٰمٍ وَبَنِينَ ١٣٣﴾ [الشعراء: ١٣٣]

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

قال الرسول ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات: الشرك بالله، والسحر ...» روي في الصحيحين.

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

قال الرسول ﷺ: «ما أكل ابن أدم طعاما خيرا من أن يأكل من عمل يده» رواه البخاري.

البدل: .... المبدل منه: .... نوع البدل: ....

س ٧: قال ابن مالك: كزره خالدا، وقبله اليدا *** واعرفه حقه، وخذ نبلا مدا

أ-عين المبدل منه والبدل ونوعه من الأمثلة التي ذكرها ابن مالك في قوله السابق.

....

ب-أعرب ما تحته خط في البيت.

....

ما لا يَنصَرِفُ

١-الصرفُ تنوينٌ أَتى مُبيِّنا *** مَعنًى به يكونُ الاسمُ أَمكنا

علامته، وإعرابه، وعلله:

الاسمُ إن أَشبَهَ الحرفَ سُمِّيَ مَبنِيًّا وغيرَ مُتَمكِّنٍ، وإن لم يُشبِهِ الحرفَ سُمِّيَ مُعربًا ومُتَمَكِّنًا.

ثم المعربُ على قِسمين:

أحدُهما: ما أَشبَهَ الفعلَ، ويُسمَّى غيرَ مُنصَرِفٍ، ومُتَمَكِّنًا غيرَ أمكَنٍ.

والثّاني: ما لم يُشبِهِ الفعلَ، ويُسَمَّى منصَرِفًا، ومُتَمَكِّنًا أمكَنَ.

وعلامةُ المنصَرِفِ أن يُجَرَّ بالكسرةِ معَ الألِفِ واللامِ والإضافةِ وبدونِها، وأن يَدخُلَهُ الصَّرفُ، وهو التَّنوينُ الذي لغيرِ مقابَلةٍ أو تَعويضٍ، الدالُّ على معنًى يَستحِقُّ به الاسمُ أن يُسمَّى أمكَنَ، وذلك المعنى هو عدَمُ شِبهِهِ الفِعلَ، نحوُ: «مَرَرتُ بغلامٍ، وغلامِ زيدٍ، والغلامِ».

واحترَزَ بقولِه: (لغيرِ مُقابَلةٍ) مِن تنوينِ «أَذرِعاتٍ» ونحوِه؛ فإنَّه تنوينُ جَمعِ المؤنَّثِ السالم، وهو يَصحَبُ غيرَ المنصَرِفِ؛ كأَذرِعاتٍ وهِنداتٍ - عَلَمَ امرأةٍ - وقد سبَقَ الكلامُ في تَسميتِه تنوينَ المقابَلةِ.

واحترَزَ بقولِه: (أو تَعويضٍ) مِن تنوينِ «جَوارٍ وغَواشٍ» ونحوِهما؛ فإنَّه عِوَضٌ مِن الياءِ، والتقديرُ: جَوارِي وغواشِي، وهو يَصحَبُ غيرَ المُنصَرِفِ كهذينِ المثالَينِ، وأمّا المنصرِفُ فلا يَدخُلُ عليه هذا التنوينُ.

ويُجَرُّ بالفتحةِ إن لم يُضَفْ أو لم تَدخُل عليه أل، نحوُ: «مَرَرتُ بأحمَدَ»، فإن أُضيفَ أو دَخَلَت عليه «أل» جُرَّ بالكسرةِ، نحوُ: «مَرَرتُ بأحمدِكُم وبالأحمدِ».

وإنَّما يُمنَعُ الاسمُ مِن الصرفِ إذا وُجِدَ فيه عِلَّتانِ مِن عِلَلٍ تِسعٍ، أو واحدةٌ منها تَقومُ مَقامَ العِلَّتَينِ، والعِلَلُ يَجمَعُها قولُه:

٢-عَدلٌ ووَصفٌ وتَأنيثٌ ومَعرِفةٌ *** وعُجمةٌ ثُمَّ جَمعٌ ثم تَركيبُ

٣-والنونُ زائدةٌ مِن قَبلِها أَلِفٌ *** ووَزنُ فِعلٍ وهذا القولُ تَقريبُ

وما يَقومُ مَقامَ عِلَّتينِ منها اثنانِ:

أَحَدُهما: أَلِفُ التأنيثِ؛ مقصورةً كانَت كـ«حُبلَى»، أو ممدودةً كـ«حَمراءَ».

والثاني: الجمعُ المتناهي؛ كـ«مَساجِدَ ومَصابيحَ». وسيأتي الكلامُ عليها مُفَصَّلًا.

٤-فأَلِفُ التأنيثِ مُطلَقًا مَنَع *** صَرفَ الذي حَواهُ كيفَما وَقَع

قد سَبَقَ أنَّ أَلِفَ التأنيثِ تَقومُ مَقامَ عِلَّتَينِ، وهو المرادُ هنا، فيُمنَعُ ما فيه أَلِفُ التأنيثِ مِن الصرفِ مُطلَقًا؛ أي: سواءٌ كانَتِ الأَلِفُ مَقصورةً كـ«حُبلى»، أو ممدودةً كـ«حَمراءَ»، علَمًا كانَ ما هي فيه كـ«زَكَرِيّاءَ»، أو غيرَ علَمٍ كما مَثَّلَ.

الممنوع من الصرف للوصفية وعلة أخرى:

١-الصفة وزيادة الألف والنون:

٥-وزائدا فَعلاَنَ فِي وَصفٍ سَلِم *** مِن أن يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِم

أي: يُمنَعُ الاسمُ مِن الصرفِ للصِّفةِ وزيادةِ الألِفِ والنونِ، بشرطِ ألّا يكونَ المؤنَّثُ في ذلك مَختومًا بتاءِ التأنيثِ، وذلك نحوُ: سَكرانَ وعَطشانَ وغَضبانَ، فتقولُ: «هذا سَكرانُ، ورأيتُ سَكرانَ، ومَرَرتُ بِسَكرانَ»، فتَمنَعُه مِن الصَّرفِ للصِّفةِ وزيادةِ الألِفِ والنونِ، والشَّرطُ مَوجودٌ فيه؛ لأنك لا تَقولُ للمُؤَنَّثةِ: سَكرانةٌ، وإنَّما تقولُ: سَكرَى، وكذلك عَطشانُ وغَضبانُ، فتَقولُ: امرَأةٌ عَطشَى وغَضبَى، ولا تَقولُ: عَطشانةٌ ولا غَضبانةٌ.

فإن كانَ المذكَّرُ على فَعلانَ والمؤنَّثُ على فَعلانةٍ، صُرِفَت، فتقولُ: هذا رجُلٌ سَيفانٌ؛ أي: طويلٌ، ورأيتُ رَجُلًا سَيفانًا، ومَررتُ برجُلٍ سَيفانٍ، فتصرِفُه؛ لأنَّكَ تَقولُ للمُؤَنَّثةِ: سَيفانةٌ؛ أي: طويلةٌ.

٢-الصفة الأصلية ووزن أفعل:

٦-ووَصفٌ اصلِيٌّ ووَزنُ أفعَلا *** مَمنُوعَ تأنيثٍ بِتا كأشهَلا

أي: وتَمنَعُ الصفةُ أيضًا بشَرطِ كونِها أصليَّةً؛ أي: غيرَ عارِضةٍ، إذا انضَمَّ إليها كونُها على وزنِ أفعلَ، ولم تَقبَلِ التاءَ، نحوُ: أَحمَرَ وأَخضَرَ.

فإن قَبِلَتِ التاءَ صُرِفَت، نحوُ: «مَررتُ بِرَجُلٍ أرمَلٍ»؛ أي: فَقيرٍ، فتَصرِفُه؛ لأنَّكَ تَقولُ للمؤنَّثةِ: أَرمَلةٌ، بخِلافِ أحمرَ وأخضَرَ؛ فإنَّهما لا يَنصَرِفانِ؛ إذ يُقالُ للمؤنَّثةِ: حَمراءُ وخَضراءُ، ولا يُقالُ: أَحمَرةٌ وأخضرةٌ، فمُنِعا للصِّفةِ ووزنِ الفعلِ.

عارض الوصفية وعارض الاسمية:

وإن كانَتِ الصفةُ عارِضةً؛ كأَربَعٍ، فإنَّه ليسَ صفةً في الأصلِ، بل اسمُ عدَدٍ ثم استُعمِلَ صفةً في قولِهم: «مَررتُ بِنسوةٍ أربعٍ»، فلا يُؤَثِّرُ ذلك في مَنعِه مِن الصرفِ، وإليه أشارَ بقولِه:

٧-وألغِيَنَّ عارِضَ الوَصفِيَّه *** كأربعٍ وعارِضَ الإسمِيَّه

٨-فالأَدهَمُ القَيدُ لكونِه وُضِع *** في الأصلِ وَصفًا انصِرافُهُ مُنِع

٩-وأَجدَلٌ وأَخيَلٌ وأفعَى *** مَصروفةٌ وقد يَنَلنَ المَنعا

أي: إذا كانَ استعمالُ الاسمِ على وزنِ أَفعَلَ صِفةً ليسَ بأصلٍ، وإنما هو عارِضٍ؛ كأربعٍ، فألغِه؛ أي: لا تَعتَدَّ به في منعِ الصرفِ، كما لا تَعتَدَّ بعُروضِ الاسميّةِ فيما هو صِفةٌ في الأصلِ؛ كـ«أدهَم» للقَيدِ؛ فإنَّه صِفةٌ في الأصلِ لشيءٍ فيه سوادٌ، ثم استُعمِلَ استعمالَ الأسماءِ، فيُطلَقُ على كلِّ قَيدٍ أدهَمُ، ومعَ هذا تَمنَعُه نَظرًا إلى الأصلِ، وأشارَ بقولِه: (وأَجدَلٌ ... إلى آخرِه) إلى أنَّ هذه الألفاظَ - أَعني أَجدَلاً للصقرِ، وأَخيَلًا[1] لطائرٍ، وأفعَى للحيّةِ، لَيسَت بِصفاتٍ، فكانَ حَقُّها أن لا تُمنَعَ مِن الصرفِ، ولكن مَنَعَها بعضُهم

---

[1] وَرَدَ في مَثَلٍ مِن أمثالِهم: «بَيضُ القَطا يَحضُنُه الأَجدَلُ»، يُضرَبُ للوَضيعِ يُؤويهِ الشريفُ، وَوَرَدَ في مَثَلٍ آخَرَ: «أشأَمُ مِن أَخيَلٍ»، والعَرَبُ تَتَشاءَمُ بالطائرِ المسمَّى بالأَخيَلِ.

لتخيُّلِ الوصفِ فيها، فتخيَّلَ في «أجدَلٍ» معنَى القُوَّةِ، وفي «أخيَلٍ» معنى التخيُّلِ، وفي «أفعَى» معنى الخُبثِ، فمَنَعَها لوزنِ الفعلِ والصفةِ المُتَخيَّلَةِ، والكثيرُ فيها الصرفُ؛ إذ لا وَصفيَّةَ فيها مُحَقَّقَةٌ.

٣-ما يمنع للوصفية والعدل:

١٠-ومَنعُ عَدلٍ مع وَصفٍ مُعتبَر *** في لفظِ مَثنَى وثُلاثَ وأُخَر

١١-ووَزنُ مَثنَى وثُلاثَ كَهُما *** مِن واحِدٍ لأربعٍ فليُعلَما

مِمّا يَمنَعُ صرفَ الاسمِ العدلُ والصفةُ، وذلك في أسماءِ العددِ المَبنيَّةِ على فُعالَ ومَفعَلَ؛ كثُلاثَ ومَثنَى، فثُلاثُ مَعدولةٌ عن ثَلاثةٍ ثلاثةٍ، ومَثنَى مَعدولةٌ عن اثنينِ اثنينِ، فتقولُ: «جاءَ القومُ ثُلاثَ»؛ أي: ثَلاثةً ثلاثةً، و«مَثنَى»؛ أي: اثنينِ اثنينِ، وسُمِعَ استعمالُ هذينِ الوَزنَينِ - أعني فُعالَ ومَفعَلَ - مِن واحدٍ واثنينِ وثلاثةٍ وأربعةٍ، نحوُ: أُحادَ ومَوحَدَ، وثُناءَ ومَثنَى، وثُلاثَ ومَثلَثَ، ورُباعَ ومَربَعَ، وسُمِعَ أيضًا في خمسةٍ وعَشَرةٍ، نحوُ: خُماسَ ومَخمَسَ، وعُشارَ ومَعشَرَ.

وزَعَمَ بعضُهم أنَّه سُمِعَ أيضًا في سِتَّةٍ وسَبعةٍ وثمانيةٍ وتسعةٍ، نحوُ: سُداسَ ومَسدَسَ وسُباعَ ومَسبَعَ، وثُمانَ ومَثمَنَ، وتُساعَ ومَتسَعَ.

ومِمّا يُمنَعُ مِن الصرفِ للعَدلِ والصفةِ «أُخَرُ» التي في قولِكَ: «مَرَرتُ بِنسوةٍ أُخَرَ»، وهو مَعدولٌ عن الآخَرِ.

وتَلَخَّصَ مِن كلامِ المُصَنِّفِ أنَّ الصِّفةَ تُمنَعُ معَ الألِفِ والنونِ الزائدتينِ، ومعَ وزنِ الفعلِ ومعَ العَدلِ.

ما يمنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع:

١٢-وكُن لِجَمعٍ مُشبِهٍ مَفاعِلا *** أو المَفاعيلَ بِمَنعٍ كافِلا

هذه هي العِلّةُ الثانيةُ التي تَستَقِلُّ بالمَنعِ، وهي الجمعُ المُتناهي، وضابِطُه كلُّ جَمعٍ بعدَ ألِفِ تكسيرِه حَرفانِ، أو ثلاثةٌ أوسَطُها ساكِنٌ، نحوُ: مَساجِدَ ومَصابيحَ. ونَبَّهَ بقولِه: (مُشبِهٍ مَفاعِلاً أو المَفاعيلَ) على أنَّه إذا كانَ الجمعُ على هذا الوزنِ مُنِعَ، وإن لم يَكُن في أوَّلِه مِيمٌ فيَدخُلُ ضَوارِبُ وقَناديلُ في ذلك، فإن تَحَرَّكَ الثاني صُرِفَ، نحوُ: صَياقِلَةٍ[1].

حكم المنقوص من صيغة منتهى الجموع:

١٣-وذا اعتلالٍ منه كالجَواري *** رَفعًا وجَرًّا أجرِهِ كَساري

إذا كانَ هذا الجمعُ - أعني صِيغةَ مُنتَهَى الجموعِ - مُعتَلَّ الآخِرِ أجرَيتَهُ في الجَرِّ والرفعِ مَجرَى المَنقوصِ؛ كـ «سارٍي»، فتُنَوِّنُه وتُقَدِّرُ رفعَه أو جَرَّه، ويكونُ التنوينُ عِوَضًا عن الياءِ المحذوفةِ، وأمّا في النصبِ فتُثبِتُ الياءَ وتُحَرِّكُها بالفتحِ بغيرِ تَنوينٍ، فتقولُ: «هؤلاءِ جَوارٍ وغَواشٍ، ومَرَرتُ بجَوارٍ وغَواشٍ، ورَأيتُ جَواريَ وغَواشيَ»، والأصلُ في الجَرِّ والرفعِ «جَوارِيٌ» و«غَواشِيٌ»، فحُذِفَتِ الياءُ وعُوِّضَ منها التنوينُ.

[1] وكذا صَيارِفَةٌ وأَشاعِرَةٌ وأَحامِرَةٌ وعَباقِرَةٌ وأَشاعِثَةٌ ومَناذِرَةٌ وغَساسِنَةٌ ومَراقِسَةٌ وأَباطِرَةٌ وبَطالِمَةٌ وبَطالِسَةٌ، وقد قالوا للمَحاويجِ: أَرامِلَةٌ، وقالوا للصَّعاليكِ: عَمارِطَةٌ، ولجماعةِ الرَّجّالَةِ - أي: الذين يَسيرونَ على أرجُلِهم -: عَراجِلَةٌ.

استعمال الجمع والملحق به أسماء:

١٤–ولِسَراويلَ بِهذا الجَمعِ *** شَبَهٌ اقتَضَى عُمومَ المنعِ

يعني: أنَّ سَراويلَ لَمّا كانت صِيغَتُه كصيغةِ مُنتهى[1] الجموعِ، امتنَعَ مِن الصرفِ؛ لِشِبهِه به، وزَعَمَ بعضُهم أنَّه يَجوزُ فيه الصرفُ وتَركُه، واختارَ المُصَنِّفُ أنه لا يَنصرِفُ؛ ولهذا قالَ: (شَبَهٌ اقتَضَى عُمومَ المَنعِ)

١٥–وإن بِهِ سُمِّي أو بِما لَحِق *** بِهِ فالانصِرافُ مَنعُهُ يَحِق

أي: إذا سُمِّيَ بالجمعِ المُتناهِي أو بما أُلحِقَ به؛ لكونِه على زِنَتِه؛ كشَراحِيلَ، فإنَّه يُمنَعُ مِن الصرفِ؛ للعَلَمِيَّةِ وشِبهِ العُجمةِ؛ لأنَّ هذا ليسَ في الآحادِ العربيَّةِ ما هو على زِنَتِه، فتَقولُ فيمَن اسمُه مَساجِدُ أو مَصابيحُ أو سَراويلُ: «هذا مساجِدُ، ورَأيتُ مَساجِدَ، ومَررتُ بمساجِدَ»، وكذا البواقِي.

---

[1] مِن النُّحاةِ مَن يَقولُ: إنَّ سَراويلَ جَمعٌ حَقيقةً، ومفرَدُه سِروالَةٌ. ويَستَدِلُّ على هذا بقولِ الشاعِرِ:

عليه مِن اللُّؤمِ سِروالَةٌ *** فليسَ يَرِقُّ لِمُستَعطِفِ

وهؤلاءِ يَجعَلُونَ (سَراوِيلَ) مَمنوعًا مِن الصرفِ لُزومًا كأَخَواتِهِ مِن الجُموعِ، ومِنهم مَن يَجعَلُه مُفردًا، وهؤلاءِ فَريقانِ:

أَحَدُهما: يَمنَعُه مِن الصرفِ؛ نَظَرًا إلى لفظِه، ويقولُ: هو مفرَدٌ جاءَ على صورةِ الجمعِ. ومِنهم: مَن يَصرِفُه نظَرًا إلى حقيقتِه ومَعناهُ.

الممنوع من الصرف للعلمية وعلة أخرى

١–العلمية والتركيب المزجي:

١٦–والعَلَمَ امنَع صَرفَهُ مُرَكَّبَا *** تَركِيبَ مَزجٍ نحوُ مَعدِ يَكَرِبا

مِمّا يَمنَعُ صرفَ الاسمِ العَلَمِيَّةُ والتركيبُ، نحوُ: «مَعدِ يكَرِبَ وبَعلَبَكَّ فتَقولُ: «هذا مَعدِ يكَرِبُ، ورأيتُ مَعدِ يكَرِبَ، ومَرَرتُ بِمَعدِ يكَرِبَ»، فتَجعَلُ إعرابَه على الجزءِ الثاني، وتَمنَعُه مِن الصرفِ للعَلَمِيّةِ والتركيبِ.

وقد سَبَقَ الكلامُ في الأعلامِ المُرَكَّبةِ في بابِ العَلَمِ.

٢–العلمية وزيادة الألف والنون:

١٧–كذاكَ حاوِي زائِدَي فَعلانَا *** كغَطَفـــــانَ وكأصـــــبَهانا

أي: كذلك يُمنَعُ الاسمُ مِن الصرفِ إذا كانَ عَلَمًا، وفيه ألِفٌ ونُونٌ زائدتانِ؛ كغَطَفانَ وأَصبَهانَ، بفتحِ الهمزةِ وكسرِها، فتقولُ: هذا غَطَفانُ، ورأيتُ غَطَفانَ، ومَرَرتُ بغَطَفانَ، فتَمنَعُه مِن الصرفِ للعَلَمِيّةِ وزيادةِ الألِفِ والنونِ[1].

٣–العلمية والتأنيث:

١٨–كَـذا مُؤَنَّـثٌ بهـاءٍ مُطلَقـا *** وشَرطُ مَنعِ العارِ كونُهُ ارتَقَى

١٩–فوقَ الثلاثِ أو كجُورَ أو سَقَر *** أو زَيدٍ اسمَ امرأةٍ لا اسمَ ذَكَر

٢٠–وَجهانِ في العادِمِ تَذكيرًا سَبَق *** وعُجمـةً كهِنـدَ والمَنـعُ أحَـقّ

وِممّا يَمنَعُ صَرفَه أيضًا العَلَمِيّةُ والتأنيثُ:

فإن كانَ العلَمُ مُؤَنَّثًا بالهاءِ امتنَعَ مِن الصرفِ مُطلَقًا؛ أي: سواءٌ كانَ عَلَمًا لمذكَّرٍ؛ كطَلحةَ، أو لِمُؤَنَّثٍ؛ كفاطِمةَ، زائدًا على ثلاثةِ أحرُفٍ كما مَثَّلَ أم لَم يَكُن كذلك، كثُبَةَ وقُلةَ علَمَينِ.

وإن كانَ مُؤَنَّثًا بالتعليقِ؛ أي: بكونِه عَلَمَ أُنثى، فإمّا أن يكونَ على ثلاثةِ أحرُفٍ أو على أَزيَدَ مِن ذلك، فإن كانَ على أَزيدَ مِن ذلك امتَنَعَ مِن الصرفِ؛ كزينبَ وسُعادَ عَلَمَينِ، فتقولُ: «هذه زَينبُ، ورأيتُ زَينبَ، ومَررتُ بزينبَ.

وإن كانَ على ثَلاثةِ أحرُفٍ، فإن كانَ مُحَرَّكَ الوسَطِ مُنِعَ أيضًا؛ كسَقَرَ، وإن كانَ ساكِنَ الوسَطِ، فإن كانَ أعجَمِيًّا كجُورَ اسمَ بلَدٍ، أو مَنقولًا مِن مُذَكَّرٍ إلى مُؤنَّثٍ؛ كزَيدَ اسمَ امرأةٍ، مُنِعَ أيضًا.

فإن لَم يَكُن كذلك؛ بأن كانَ ساكِنَ الوسَطِ وليس أعجميًّا ولا مَنقولًا مِن مُذَكَّرٍ ففيه وَجهانِ: المَنعُ والصرفُ، والمنعُ أولَى، فتقولُ: «هذه هِندُ، ورأيتُ هِندَ، ومَررتُ بِهِندَ».

---

[1] سواءٌ أكانَ مَفتوحَ الأوَّلِ، مثلَ نَجرانَ وعَفّانَ وسَلمانَ، أم كانَ مَضمومَ الأوَّلِ، مثلَ عُثمانَ وجُرجانَ وطُهرانَ، أم كانَ مَكسورَ الأوَّلِ، مثلَ عِمرانَ.

٤-العلمية والعجمة:

٢١-والعَجَمِيُّ الوضعِ والتعريفِ مَع * زِيدٍ على الثلاثِ صَرفُهُ امتَنَع**

ويَمنَعُ صرفَ الاسمِ أيضًا العُجمةُ[١] والتعريفُ، وشرطُه أن يكونَ عَلَمًا في اللسانِ الأعجَميِّ، وزائدًا على ثلاثةِ أحرُفٍ؛ كإبراهيمَ وإسماعيلَ، فتقولُ: «هذا إبراهيمُ، ورَأيتُ إبراهيمَ، ومَرَرتُ بإبراهيمَ»، فتَمنَعُه مِن الصرفِ للعَلَمِيّةِ والعُجمةِ.

فإن لم يَكُنِ الأعجميُّ علَمًا في لِسانِ العَجَمِ، بل في لِسانِ العرَبِ، أو كانَ نَكِرةً فيهما؛ كلِجامٍ علَمًا أو غيرَ علَمٍ، صَرَفتَه، فتقولُ: «هذا لِجامٌ، ورَأيتُ لِجامًا، ومَررتُ بلِجامٍ»، وكذلك تَصرِفُ ما كان عَلَمًا أعجَميًّا على ثَلاثةِ أحرُفٍ، سواءٌ كان مُحَرَّكَ الوسَطِ؛ كشَتَرٍ، أو ساكنَه؛ كنُوحٍ ولُوطٍ.

٥-العلمية ووزن الفعل:

٢٢-كذاكَ ذو وَزنٍ يَخُصُّ الفِعلا * أو غالِـبٍ كأَحمَـدٍ ويَعـلَى**

أي: كذلكَ يُمنَعُ صرفُ الاسمِ إذا كان عَلَمًا وهو على وزنٍ يَخُصُّ الفعلَ، أو يَغلِبُ فيه.

-والمرادُ بالوزنِ الذي يَخُصُّ الفعلَ: ما لا يُوجَدُ في غيرِه إلاَّ نُدُورًا، وذلك كفَعَّلَ وفُعِلَ، فلو سَمَّيتَ رَجُلًا بضُرِبَ أو كَلَّمَ مَنعتَه مِن الصرفِ، فتقولُ: «هذا ضُرِبُ، أو كَلَّمُ، ورَأيتُ ضُرِبَ أو كَلَّمَ، ومَررتُ بضُرِبَ، أو كَلَّمَ».

-والمرادُ بما يَغلِبُ فيه:

أ-أن يَكونَ الوزنُ يُوجَدُ في الفعلِ كثيرًا: كإثمِدَ وإصبَعَ؛ فإنَّ هاتينِ الصيغتينِ يَكثُرانِ في الفعلِ دُونَ الاسمِ؛ كـ«اضرِب، واسمَع» ونحوِهما مِن الأمرِ المأخوذِ مِن فعلٍ ثُلاثيٍّ، فلو سَمَّيتَ رَجُلًا بـ«إثمِدَ وإصبَعَ» مَنعتَه مِن الصرفِ؛ للعَلَمِيّةِ ووَزنِ الفعلِ، فتقولُ: «هذا إثمِدُ ورَأيتُ إثمِدَ ومَررتُ بإثمدَ».

ب-أو يَكونَ فيه زِيادةٌ تَدُلُّ على معنًى في الفعلِ، ولا تَدُلُّ على معنًى في الاسمِ، كـ«أحمَدَ ويَزيدَ»؛ فإنَّ كُلاًّ مِن الهمزةِ والياءِ يَدُلُّ على معنًى في الفعلِ، وهو التكلُّمُ والغَيبةُ، ولا يَدُلُّ على معنى في الاسمِ، فهذا الوزنُ غالِبٌ في الفعلِ، بمعنَى أنَّه به أَولَى، فتقولُ: «هذا أحمَدُ ويَزيدُ، ورأيتُ أحمدَ ويزيدَ، ومَررتُ بأحمدَ ويزيدَ»، فيُمنَعُ للعَلَمِيّةِ ووزنِ الفعلِ.

فإن كانَ الوَزنُ غيرَ مُختَصٍّ بالفعلِ، ولا غالِبٍ فيه، لم يُمنَع مِن الصرفِ، فتقولُ في رجُلٍ اسمُه ضَرَبَ: «هذا ضَرَبٌ، ورَأيتُ ضَرَبًا، ومَررتُ بِضَرَبٍ»؛ لأنه يُوجَدُ في الاسمِ؛ كحَجَرٍ، وفي الفعلِ كضَرَبَ.

---

[١] تَستطيعُ مَعرِفةَ أنَّ هذا العَلَمَ أَعجَمِيٌّ بواحِدٍ مِن ثلاثةِ أشياءَ:

أوَّلُها: أن يَنُصَّ عالِمٌ ثِقةٌ على ذلك.

وثانيها: أن يكونَ خارِجًا عن الأوزانِ العربيّةِ؛ كإبراهيمَ.

وثالثُها: أن تَجِدَه على غيرِ المَهيَعِ العَرَبِيِّ؛ كأن يكونَ خُماسيًّا وليسَ فيه حرفٌ مِن حُروفِ الذَّلاَقَةِ (فر من لب)، وكأن يَجتَمِعَ فيه جيمٌ وقافٌ مِثلُ صنجق وجُرمُوق.

٦-العلمية وألف الإلحاق:

٢٣-وما يَصيرُ عَلَمًا مِن ذي أَلِف *** زِيدَت لإلحاقٍ فليسَ يَنصَرِف

أي: ويُمنَعُ صَرفُ الاسمِ أيضًا للعَلَمِيّةِ وألِفِ الإلحاقِ المقصورة؛ كـ«عَلقَى وأرطَى»، فتقولُ فيهما عَلَمَين: «هذا عَلقَى، ورأيتُ عَلقَى، ومَررتُ بعَلقَى»، فتمنَعُه مِن الصرفِ للعَلَمِيّةِ وشِبهِ ألِفِ الإلحاقِ بألِفِ التأنيثِ، مِن جهةِ أنَّ ما هي فيه والحالةُ هذه -أَعنِي حالَ كونِه علَمًا- لا يَقبلُ تاءَ التأنيثِ، فلا تَقُولُ فيمَن اسمُه عَلقَى: «عَلقاة»؛ كما لا تَقولُ في حُبلَى: «حُبلاة».

فإن كانَ ما فيه ألِفُ الإلحاقِ غيرَ عَلَمٍ؛ كعَلقَى وأَرطَى قبلَ التسميةِ بهما صَرَفتَه؛ لأنها والحالةُ هذه لا تُشبِهُ ألِفَ التأنيثِ، وكذا إن كانت ألِفُ الإلحاقِ ممدودةً؛ كعِلباءٍ، فإنَّك تَصرِفُ ما هي فيه؛ عَلَمًا كانَ أو نكِرةً.

٧-العلمية أو شبهها مع العدل:

٢٤-والعَلَمَ امنَع صَرفَهُ إن عُدِلاَ *** كَفُعَلِ التَّوكِيدِ أو كَثُعَلاَ

٢٥-والعَدلُ والتعريفُ مانِعا سَحَر *** إذا بـه التعيينُ قَصداً يُعتَبَر

يُمنَعُ صرفُ الاسمِ للعَلَمِيّةِ أو شِبهِها وللعَدلِ، وذلك في ثلاثةِ مَواضِعَ:

الأوَّلُ: ما كانَ على فُعَلَ مِن ألفاظِ التوكيدِ، فإنَّه يُمنَعُ مِن الصرفِ؛ لِشِبهِ العَلَمِيّةِ والعدلِ، وذلك نحوُ: «جاءَ النساءُ جُمَعُ، ورَأَيتُ النساءَ جُمَعَ، ومَررتُ بالنساءِ جُمَعَ»، والأصلُ جَمعاوات؛ لأنَّ مُفرَدَه جَمعاءُ، فعُدِلَ عن جَمعاواتٍ إلى جُمَعَ، وهو مُعَرَّفٌ بالإضافةِ المُقَدَّرةِ؛ أي: جُمعهنَّ، فأشبَهَ تعريفُه تعريفَ العَلَمِيّةِ مِن جهةِ أنه مَعرفةٌ وليسَ في اللفظِ ما يُعَرِّفُه.

الثاني: العَلَمُ المعدولُ إلى فُعَل؛ كعُمَر وزُفَر وثُعَل، والأصلُ عامِرٌ وزافِرٌ وثاعِلٌ، فمَنعُه مِن الصرفِ للعَلَمِيّةِ والعَدلِ.

الثالثُ: «سَحَرُ» إذا أُرِيدَ مِن يومٍ بعَينِه، نحوُ: «جِئتُكَ يومَ الجُمُعةِ سَحَرَ، فسَحَرُ ممنوعٌ مِن الصرفِ للعَدلِ وشِبهِ العَلَمِيّةِ؛ وذلك أنَّه مَعدولٌ عن السحَرِ؛ لأنه مَعرِفةٌ، والأصلُ في التعريفِ أن يكونَ بأل، فعُدِلَ به عن ذلك وصارَ تعريفُه كتعريفِ العَلَمِيّةِ مِن جهةِ أنَّه لم يُلفَظ معه بمُعَرِّفٍ.

الرابع من المعدول:

٢٦-وابنِ على الكسرِ فَعالِ عَلَمَا *** مُؤَنَّثًا وهوَ نَظيرُ جُشَمَا

٢٧-عندَ تَميمٍ واصرِفَن ما نُكِّرا *** مِن كلِّ ما التعريفُ فيه أَثَّرا

أي: إذا كانَ عَلَمُ المؤنَّثِ على وَزنِ فَعالِ؛ كحَذامِ ورَقاشِ، فللعَرَبِ فيه مَذهبانِ:

أَحَدُهما: وهو مَذهَبُ أهلِ الحِجازِ- بِناؤه على الكسرِ، فتَقولُ: «هذه حَذامِ، ورَأيتُ حَذامِ، ومَررتُ بحَذامِ»[1].

---

[1] وعلى ذلك جاءَ قولُ الشاعرِ: إذا قالَت حَذامِ فَصَدِّقُوها *** فَإِنَّ القَولَ ما قالَت حَذامِ

وقولُ النابغةِ الذُّبيانيِّ: أتارِكَةٌ تَدَلُّلَها قَطامِ *** وضَنًّا بالتَّحِيَّةِ والسلامِ

والثاني– وهو مَذهَبُ بني تَميم– إعرابُه كإعرابِ ما لا يَنصَرِفُ؛ للعَلَمِيّةِ والعدلِ، والأصلُ حاذِمةٌ وراقِشةٌ، فعُدِلَ إلى حَذامَ ورَقاشِ كما عُدِلَ عُمَرُ وجُشَمُ عن عامِرٍ وجاشِمٍ، وإلى هذا أشارَ بقولِهِ: (وَهوَ نَظيرُ جُشَما عندَ تَميمِ)[1].

صرف ما أزيلت علميته:

وأشارَ بقولِه: (واصرِفَن ما نُكِّرا) إلى أنَّ ما كانَ مَنعُه مِن الصرفِ للعَلَمِيّةِ وعِلّةٍ أُخرَى، إذا زالَت عنه العَلَمِيّةُ بتَنكيرِه صُرِفَ؛ لزَوالِ إحدى العِلّتَينِ، وبَقاؤُه بعِلّةٍ واحدةٍ لا يَقتَضِي مَنعَ الصرفِ.

وذلك نحوُ: مَعدِ يكرِبَ، وغَطَفانَ، وفاطمةَ، وإبراهيمَ، وأحمدَ، وعَلقَى، وعُمرَ، أعلامًا، فهذه ممنوعةٌ مِن الصرفِ للعَلَمِيّةِ وشيءٍ آخرَ، فإذا نَكَّرتَها صَرَفتَها؛ لزوالِ أحدِ سَبَبَيها، وهو العَلَمِيّةُ، فتقولُ: «رُبَّ مَعدِ يكرِبٍ رَأيتُ»، وكذا الباقي.

وتَلَخَّصَ مِن كلامِه: أنَّ العَلَمِيّةَ تَمنَعُ الصرفَ مع التركيبِ، ومع زِيادةِ الألِفِ والنونِ، ومع التأنيثِ، ومع العُجمةِ، ومع وزنِ الفعلِ، ومع ألِفِ الإلحاقِ المقصورةِ، ومع العَدلِ.

إعراب المنقوص الممنوع من الصرف:

٢٨–وما يكونُ مِنهُ مَنقوصًا ففي *** إعرابِـهِ نَهـجَ جَـوارٍ يَقتَفِـي

كلُّ مَنقوصٍ كان نَظيرُه مِن الصحيحِ الآخِرِ ممنوعًا مِن الصرفِ يُعامَلُ مُعامَلةَ جَوارٍ في أنَّه يُنَوَّنُ في الرفعِ والجرِّ تَنوينَ العِوَضِ ويُنصَبُ بفَتحةٍ مِن غيرِ تَنوينٍ، وذلك نحوُ: قاضٍ –عَلَمَ امرأةٍ– فإنَّ نَظيرَه مِن الصحيحِ ضارِبُ عَلَمَ امرأةٍ، وهو ممنوعٌ مِن الصرفِ؛ للعَلَمِيّةِ والتأنيثِ، فقاضٍ كذلك ممنوعٌ مِن الصرفِ للعَلَمِيّةِ والتأنيثِ، وهو مُشَبَّهٌ بجوارٍ مِن جِهةِ أنَّ في آخِرِه ياءً قَبلَها كَسرةٌ، فيُعامَلُ مُعامَلتَه، فتقولُ: «هذه قاضٍ، ومَرَرتُ بِقاضٍ، ورَأَيتُ قاضِيَ»؛ كما تقولُ: «هؤلاءِ جَوارٍ، ومَررتُ بِجَوارٍ، ورَأيتُ جَوارِيَ».

جواز صرف ما لا ينصرف ومن المنصرف:

٢٩–ولاضطِرارٍ أو تَناسُبٍ صُرِف *** ذو المَنعِ والمصروفُ قد لا يَنصَرِف

يَجوزُ في الضرورةِ صَرفُ ما لا يَنصَرِفُ؛ وذلك كقولِه: تَبَصَّر خَليلي هل تَرى مِن ظَعائِنٍ؟[2]

وهو كَثيرٌ، وأَجمَعَ عليه البَصرِيُّونَ والكُوفِيُّونَ، ووَرَدَ أيضا صرفُه للتَّناسُبِ؛ كقولِه تعالَى: (سَلاسِلاً وَأَغلالًا وسَعيرًا)، فصَرَفَ سَلاسِلَ لِمُناسَبةِ ما بعدَه، وأمّا مَنعُ المُنصَرِفِ مِن الصرفِ للضرورةِ فأجازَه قَومٌ ومَنَعَه آخَرونَ، وهم أكثَرُ

[1] وعلى هذه اللُّغَةِ وَرَدَ قولُ الفَرَزدَقِ، وهو تَميمِيٌّ: نَدِمتُ نَدامةَ الكُسَعِيِّ لَمّا *** غَدَت مِنّي مُطَلَّقةً نَوارُ

ولو أَنّي مَلَكتُ يَدي ونَفسِي *** لَكانَ إلَيَّ للقَدَرِ الخِيارُ.

[2] الشاهِدُ فيه: قولُه: (ظَعائِنٍ)؛ حيثُ صَرَفَه فجَرَّهُ بالكسرةِ ونَوَّنَه، معَ أنَّه على صِيغةِ مُنتَهَى الجُموعِ، والذي دَعاهُ إلى ذلك احتياجُه لإقامةِ وزنِ البيتِ، وهذا هو الضرورةُ.

أسئلة باب الممنوع من الصرف

س: استخرج الممنوع من الصرف في الأمثلة السابقة، وبين علة منعه، وإعرابه:

أ-﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ٣٣ ﴾ [آل عمران: ٣٣]

﴿ وَإِلَىٰ مَدۡيَنَ أَخَاهُمۡ شُعَيۡبٗا ٨٥ ﴾ [الأعراف: ٨٥]

﴿ كَلَّآۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ١٥ نَزَّاعَةٗ لِّلشَّوَىٰ ١٦ ﴾ [المعارج: ١٥-١٦]

﴿ يَطُوفُ عَلَيۡهِمۡ وِلۡدَٰنٞ مُّخَلَّدُونَ ١٧ ﴾ [الواقعة: ١٧]

﴿ بِأَكۡوَابٖ وَأَبَارِيقَ وَكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ ١٨ ﴾ [الواقعة: ١٨]

﴿ أَيَّامٗا مَّعۡدُودَٰتٖۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ عَلَىٰ سَفَرٖ فَعِدَّةٞ مِّنۡ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدۡيَةٞ طَعَامُ مِسۡكِينٖۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيۡرٗا فَهُوَ خَيۡرٞ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ١٨٤ ﴾ [البقرة: ١٨٤]

ب-عرب اليمن يُنسبون إلى يعرب بن قحطان، ومن أهم قبائل العرب مضر.

«لندن وروما وبرلين» من أهم المدن الأوروبية. وأما «دمشق، وينبع، وبغداد» فهم من أشهر المدن العربية.

أسئلة

س١: متى يجب منع الاسم من الصرف لعلة واحدة؟

....

....

س٢: ما شرط منع الاسم المزيد بالألف والنون من الصرف؟ مثل.

....

(١) الشاهد فيه: قوله «عامر» بلا تنوين، حيث منعه من الصرف، بل لا بد من انضمام علة أخرى إليها ليكون اجتماعها سببا في منع الاسم من الصرف

مثل ذلك قول العباس بن مرداس، وليس فيه سوى لعلمية: فما كان حصن ولا حابس *** يفوقان مرداسَ في مجمع.

حيث منع صرف مرداس، وليس فيه سوى العلمية:

ومن ذلك أيضا قول الأخطل: طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت *** بشبيبَ غائلة النفوس غَدور

س٣: متى يجب منع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث؟ ومتى يجوز فيه المنع والصرف؟ مثل.

....

س٤: اذكر المواضع التي يمنع فيها الاسم من الصرف للعلمية مع علة أخر. مثل.

....

....

س٥: متى تمنع ألف الإلحاق الاسم من الصرف؟ ومتى لا تمنعه؟ مثل.

....

....

س٦: كيف تعرب الاسم الممنوع من الصرف إذا كان منقوصًا؟ مثل.

....

....

س٧: ما حكم صيغة منتهى الجموع إذا سمي بها؟

....

س٨: ما شرط منع الاسم من الصرف للوصفية ووزن أفعل؟

....

س٩: «صليت في مساجد كثيرة. صليت في مساجد القرية» اضبط ما تحته خط بالشكل فيما سبق، مع ذكر السبب.

....

....

﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ١ ﴾ [فاطر: ١]

أ- استخرج من الآية الكريمة كل ممنوع من الصرف، وأعربه.

....

....

ب-أعرب ما تحته خط في الآية السابقة.

«جاعل»: ....

«الملائكة»: ....

«رسلا»: ....

«أولي»: ....

«قدير»: ....

س١١: أ- ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ حَاصِبًا إِلَّآ ءَالَ لُوطٖۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴾ [القمر: ٣٤]

ب-جئتك يوم الجمعة سحر. -عين كلمة سحر غير المصروفة فيما سبق، ثم بين سبب عدم صرفها، وإعرابها.

....

....

س١٢: «أعجبت برجل سَيفان - أمسكت برجل سَكران».

الكلمتان: (سيفان. وسكران) جاءت إحداهما مصروفة، والأخرى- ممنوعة من الصرف، وضح ذلك مع ذكر السبب.

....

....

س١٣: بين سبب منع الكلمات التالية من الصرف، وما يجوز صرفه منها.

ليلى -شعبان -خماس - مسدس - هند - أخيل - دعد- بورسعيد -زفر.

....

....

س١٤: أ-الأمثلة التالية تحتمل أن تكون ممنوعة من الصرف، وأن تكون مصروفة، فكيف ذلك؟

أسماء. وفاء. علقى. حسان.

....

ب- في الأمثلة التالية كلمات ممنوعة من الصرف للعدل وعلة أخرى- فما هي العلة الأخر- في كلٍّ؟ وما المعدول عنه؟

أُخر. جُمع. عُمَر. ثُناء. مثنى. سَحَر. رقاش

....

....

....

ج- ضع الكلمات السابقة في جمل، بحيث تكون مجرورة بالفتحة مرة، ومجرورة بالكسرة مرة أخري.

مساجد. أكثر. محاسن. أحمد.

....

....

س١٥: في الأمثلة الآتية أسماء مجرورة بالفتحة فعينها، وبين العامل فيها، والسبب في جرها بالفتحة:

﴿ وَبَشَّرۡنَٰهُ بِإِسۡحَٰقَ نَبِيّٗا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١١٢ ﴾ [الصافات: ١١٢]

الكلمة: .... العامل فيها: .... سبب الجر بالفتحة: ....

﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلۡجُنُودِ ١٧ فِرۡعَوۡنَ وَثَمُودَ ١٨ ﴾ [البروج: ١٨]

الكلمة: .... العامل فيها: .... سبب الجر بالفتحة: ....

﴿ ۞وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ ﴾ [الأنعام: ٧٤]

الكلمة: .... العامل فيها: .... سبب الجر بالفتحة: ....

﴿ وَشَرَوۡهُ بِثَمَنِۭ بَخۡسٖ دَرَٰهِمَ مَعۡدُودَةٖ ﴾ [يوسف: ٢٠]

الكلمة: .... العامل فيها: .... سبب الجر بالفتحة: ....

هـ- فتحت مصر في عهد الخليفة عمر بن الخطاب.

الكلمة: .... العامل فيها: .... سبب الجر بالفتحة: ....